

المجموعات البرلمانية ترحب بقرار السيد عبد العزيز بوتفليقة الترشح
لعهدة رئاسية جديدة وتؤكد مساهمتها في إنجاح الحملة الانتخابية

مجلس الأمة 83

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
الجزائر-

العدد الثالث والثمانون - ديسمبر 2018



السيد عبد القادر بن صالح يحظى
مجدداً بالثقة رئيساً للمجلس
ويؤكد: أرحب بكل الآراء...
وأتعاطى معها بموضوعية

جلسات الاستماع :



أعضاء من المجلس
يستمعون إلى :
• وزير الموارد المائية
• وزير السياحة
والصناعات التقليدية

جلسة خاصة

تنصيب الأعضاء الجدد بمجلس الأمة .. وانتخاب السيد عبد القادر بن صالح رئيسا للمجلس

04

12

المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2019

تدخلت رؤساء المجموعات البرلمانية

14

< التجمع الوطني الديمقراطي

17

< الثلث الرئاسي

19

< جبهة التحرير الوطني

22

كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة بمناسبة التصويت على نص قانون المالية 2019

26

المصادقة على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016

جلسات الاستماع

28

وزير الموارد المائية يعرض الإستراتيجية الوطنية للقطاع

30

وزير السياحة والصناعات التقليدية يعرض استراتيجية تطوير القطاع في أفق 2030

32

رخصة اقتناء السيارات

32

تسجيل شهادات المجاهدين

33

حماية الحظيرة السكنية

34

الحفاظ على القدرة الشرائية ..

35

اللغة العربية واللافتات الإشهارية ..

37

تنقل موظفي وزارة التربية !!

37

عقود الشراكة .. وشروطها !!

41

المحافظة على الموروث الثقافي !!

42

الجزائر كوجهة سياحية ..

43

العبادات الخاصة .. وشروط الممارسة ..

44

استقبالات

48

النشاط الخارجي

52

ابواب مفتوحة

54

المدار البرلماني



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشار التحرير
سليم رباحي

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان لعمش

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للتنشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 1112 - 2641
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7 شارع زيروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue*majliselouma.dz

المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة
ترحب بقرار السيد عبد العزيز بوتفليقة
الترشح للانتخابات المقبلة



أصدرت المجموعات البرلمانية الثلاث الممثلة بمجلس الأمة بيانا ترحب فيه بقرار السيد عبد العزيز بوتفليقة لترشح لعهد رئاسية جديدة، هذا نصه :

" إن المجموعات البرلمانية الثلاث الممثلة بمجلس الأمة (الثلث الرئاسي، حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي) تعرب عن ارتياحها العميق و ترحيبها الكبير بقرار المجاهد عبد العزيز بوتفليقة يوم الأحد 10 فيفري 2019 لترشح لعهد رئاسية جديدة بموجب الإستحقاق الرئاسي المقرر يوم 18 أفريل المقبل.

و إذ تبارك المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة للجزائريين و الجزائريين بهذا الإعلان الذي يأتي تلبية و استجابة لمطلب شعبي جماهيري، وكذا تحقيقا لرغبة شريحة واسعة من الطبقة السياسية و تنظيمات المجتمع المدني في بلادنا ، فإنها تثمن هذا القرار و تسدي جزيل الشكر و عظيم الإمتنان إلى المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الذي أثار على نفسه مواصلة المسيرة و استكمال الدرب الذي بدأه مع الشعب الجزائري سنة 1999 ضمن مسار عميق لإعادة بناء الوطن بعد الإنهيار الذي عرفه أثناء العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وذلك من خلال إخماد نار الفتنة وإعادة السلم والأمن وإنعاش الإقتصاد واستعادة مكانة الجزائر في المحافل الدولية والشروع في إصلاحات هامة في مختلف المجالات.

كما تُعربُ للمجموعات البرلمانية بمجلس الأمة عن كامل دعمها للإقتراحات التي أعلن عنها المترشح عبد العزيز بوتفليقة ضمن الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابي المقدم بالأمل، لا سيما تنظيم ندوة وطنية تنوّج بإجماع وطني حول الإصلاحات والتغييرات التي يتعين على بلدنا القيام بها في إطار دستور توافقي جديد وكذا مواصلة الإنجازات لمختلف المشاريع والعمل على تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة وما إلى ذلك من الإجراءات الرامية إلى تمكين الجزائر من تحقيق ففزة نوعية هائلة في سبيل التنمية التضامنية وتوطيد دولة الحق والقانون.

هذا وإذ تُجددُ المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة دعوتها الشعب الجزائري إلى الالتفاف حول هذا البرنامج الانتخابي الطموح، فإنها تعبر عن استعدادها الكامل للمساهمة في الحملة الإنتخابية باعتبار التحديات والرهانات الموضوعية على عاتق الأمة في هذه المرحلة وفي عالم عسير تقتضي جهدا جماعيا بعيدا عن كل أشكال التباينات العقيمة.

المجد والخلود لشهدائنا وتحييا الجزائر

الجزائر / مجلس الأمة / 11 فيفري 2019

تنصيب الأعضاء الجدد بمجلس الأمة .. وانتخاب السيد عبد القادر بن صالح رئيساً للمجلس



عقد مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 29 جانفي 2019، جلسة علنية عامة، خصّصت لإثبات عضوية الأعضاء الجدد المنتخبين والمعيّنين، في مجلس الأمة، في إطار التجديد النصفي لتشكيلته وانتخاب رئيس المجلس لفترة تشريعية جديدة.



وعليه، عرض السيد رئيس المكتب المؤقت اقتراح العائلات السياسية الممثلة في مجلس الأمة والقاضي بترشيح السيد عبد القادر بن صالح لمنصب رئيس مجلس الأمة على الحضور للتصويت برفع اليد، فتم انتخابه بالإجماع بعنوان الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)، واستلم مهامه كرئيس للمجلس من لدن السيد رئيس المكتب المؤقت؛ وألقى كلمة بالمناسبة والمناسبة.

والقاضي بترشيح الأخ المجاهد عبد القادر بن صالح لرئاسة المجلس للفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)، تلاه السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أثنى هو الآخر على ما جاء في كلمة السيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، وأعلن، باسم زملائه في المجموعة، أن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي تدعم وتساند هذا المقترح القاضي بترشيح السيد عبد القادر بن صالح لمنصب رئيس مجلس الأمة.

عقب ذلك، فُتِحَ باب الترشّح لمنصب رئيس المجلس للفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)، فتناول الكلمة السيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي (المعيّنين) الذي تقدّم باسم أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي باقتراح تجديد الثقة في شخص السيد عبد القادر بن صالح، وترشيحه لتولي منصب رئاسة مجلس الأمة؛ ثمّ تناول الكلمة السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي ثمّن اقتراح زميله الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي،

إثبات العضوية على الحضور التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع وتمت المصادقة عليه من طرف السيدات والسادة الأعضاء، وبهذه العملية تم إثبات عضوية الأعضاء الجدد، المنتخبين والمعيّنين، في مجلس الأمة البالغ عددهم 64 عضواً.

أما أعضاء مجلس الأمة الذين تستمر عهدتهم إلى غاية 31 ديسمبر 2021 والبالغ عددهم 68 عضواً، فقد سبق أن تم إثبات عضويتهم بتاريخ 10 جانفي 2016.

14-19 المؤرخين في يوم 20 جمادى الأولى عام 1440 الموافق 27 جانفي 2019 المتضمنين تعيين أعضاء في مجلس الأمة، في إطار التجديد النصفي لتشكيلته المجلس بعنوان سنة 2019.

إثر ذلك، تمّ تشكيل لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة على أساس مبدأ التمثيل النسبي، وتمت المصادقة على قائمة أعضائها، ثم أوقفت الجلسة لمدة نصف ساعة لتمكين اللجنة من إعداد تقريرها.

وعند استئناف الجلسة العامة، تلا مقرر لجنة

وقد أشرف على سير وتنظيم هذه الجلسة، وفقاً للإجراءات القانونية المرعية والمذكورة آنفاً مكتب مؤقت برئاسة السيد صالح فوجيل، بمساعدة السيدين إلياس عاشور ومحمود قيساري وهما أصغر الأعضاء سناً.

إستهلت الجلسة بالمنادة الاسمية على الأعضاء الـ 48 الجدد الذين تم انتخابهم على مستوى الولايات بتاريخ 29 ديسمبر 2018؛ والأعضاء الـ 16 الذين عيّنتهم فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة في مجلس الأمة بناءً على المرشحات الرئاسيين رقم 13-19 و

ومنبر للنقاش المسؤول

فضاء للحكمة.. والحوار



ما برز واضحاً من نتائج انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الأمة تمثل هذه المرة خاصة في تأكيد التوجه الداعم لبرنامج السيد رئيس الجمهورية بتواجهه الواضح ضمن الهيئة، الأمر الذي سيساهم ولا شك في تأكيد الاستقرار للهيئة ويساعد على تحقيق الأداء المنسجم لهيكلها ويساعد في توفير المناخ الذي من شأنه إثراء التجربة ضمن المؤسسة بل أقول ضمن البرلمان الجزائري ككل...



أمامكم أود أن أتعهد بأن أعمل «في أدائي» كرئيس للهيئة... أقول أن أعمل على تحقيق الإنصاف في التعامل بين كافة أعضاء مجلسنا وكل أطرافه السياسية على حد سواء... ويقطع النظر عن اللون السياسي الذي يميز الواحد والآخر منكم، فإنني سأحترم كافة الآراء وأتعاطى معها بكل موضوعية...



أحترم كل الآراء...
وأتعاطى معها بموضوعية

بسم الله الرحمن الرحيم
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
- السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في هذه المناسبة البرلمانية الخاصة بودي، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة أن أتوجه إليكم جميعاً بالشكر على الثقة التي قبل قليل منحتموني أياها، واختياري من بينكم لتولي شرف رئاسة هذه الهيئة الدستورية الهامة.

إنها ثقة أدرك حقيقة وزنها وكبير دلالاتها... وأمل أن أكون في مستوى حجمها، وأطمح في دعمكم لتحقيق أهدافها...

لكن قبل هذا وذاك أود خاصة أن أسدي الشكر لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على الثقة التي وضعها في شخصي حين عينني ضمن قائمة الثلث الرئاسي لمجلس الأمة...

وهو التعيين الذي أعتر به وأدرك حقيقة وزنه... وأشكر لأجله فخامته على هذه اللقطة الكريمة التي حباها بها مرة أخرى، فله بالغ الشكر وكبير العرفان.

زميلاتي، زملائي،

وقد شرفتموني بثقتكم الغالية، الواجب يحتم علي من الباب الأخلاقي - على الأقل - أن أتعهد أمامكم بأن أبذل قصارى جهودي لأكون في مستوى الثقة وأن أعمل بإخلاص لتأدية المهمة وفق ما هو مكرس في النصوص الناظمة لعمل هيئتنا والارتقاء بها إلى مستوى الطموح الذي نتقاسمه جميعاً لمجلسنا...

وأمامكم أود أن أتعهد بأن أعمل «في أدائي» كرئيس للهيئة... أقول أن أعمل على تحقيق الإنصاف في التعامل بين كافة أعضاء مجلسنا وكل أطرافه السياسية على حد سواء... ويقطع النظر عن اللون السياسي الذي يميز الواحد والآخر منكم، فإنني سأحترم كافة الآراء وأتعاطى معها بكل موضوعية...

وأود كذلك أن أؤكد لكم أنني سأعمل وأياكم لتوفير مناخ العمل المساعد الذي من شأنه أن يؤمن الأداء البرلماني بالشفافية المطلوبة والنجاح المأمولة...

لكن قبل هذا وذاك، أود أن أستغل المناسبة لأتقدم بالتهنئة إلى كافة الزميلات والزملاء الجدد الذين التحقوا بالهيئة وأهنئهم على الثقة التي حظيو بها،

- إما من نظرائهم على مستوى المجالس المحلية،

- أو هم نالوا شرف التعيين من قبل فخامة رئيس الجمهورية. وأقول للزملاء الجدد أن انتماءهم للهيئة وأداءهم الجيد سوف يعطي مجلس الأمة دماً جديداً كان متوقفاً...

لكني أود بالمناسبة أيضاً أن أنوه بجهود كافة الزميلات والزملاء المنتهية عهدتهم وأن أقول لهم أن مجلس الأمة سيبقى مديناً لهم بالفضل على كافة إسهاماتهم... ومقدراً لجهودهم لصالح الهيئة والتي بفضلها تعزز حقا الصرح التشريعي لبلادنا...

زميلاتي، زملائي،

بودي أن أقول لكم أيضاً، وقد أصبحتم أعضاء في هذه الهيئة الدستورية المتميزة :

أنكم من الآن قد دخلتم مرحلة جديدة وهامة في حياتكم العامة... وتشاء الظروف أن يأتي هذا الانتماء متزامناً مع فترة تعرف البلاد فيها تحديات كبيرة وتنتظركم فيها مهام عديدة من شأنها أن تقوي دوركم ومسؤوليتكم الوطنية.

وتبرز هذه الأهمية خاصة، عندما نقرنها بالإصلاحات السياسية الهامة التي يبادر بها فخامة رئيس الجمهورية بكل ما سياتر عنها من مشاريع نصوص قانونية ستبرمج في دورات البرلمان القادمة...

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد جئتم من ولايات مختلفة وجئتم تمثلون ألواناً سياسية متنوعة...

جئتم تحملون تجربة ميدانية غنية، ومعكم بالطبع تطلعات سكان الجزائر العميقة... لكنكم أنيتم خاصة ومعكم مطالب وضعها على عاتقكم منتخبكم بقصد نقلها وترجمة مضمونها في صلب قوانين البلاد المستقبلية.

وهنا أود أن أقول لكم أننا نرحب بكل المبادرات الجيدة والأفكار البناءة، لكننا نقول لكم خاصة... ابقوا على صلتكم بالمواطن وتحسسوا انشغالاته المشروعة... لكن حاولوا أيضاً أن تجتهدوا مع بقية زملائكم ضمن الهيئة للبحث عن صيغ الحلول المشتركة لقضايا المجتمع الأساسية من خلال إصدار قوانين ناجعة تعالج مشاكل المواطن وتراعي مصلحة الوطن في آن واحد...

أيتها السيدات، أيها السادة،

وأنتم في بداية عهدكم أقول لكم : أنكم في تأدية المهمة الجديدة أنتم مطالبون بمراعاة قواعد العمل المرعية والمعمول بها ضمن الهيئة.

- فأنتم في مهمتكم الجديدة لا تنطلقون من العدم، ففي المؤسسة التي أصبحتم تنتمون إليها... هناك قواعد عمل متبعة وقوانين مرعية لكن هناك خاصة رصيد تجربة غنية وضعها من سبقوكم في الانتماء إلى الهيئة... حاولوا أن تعززوا من مساحتها وطعموها بتجربتكم الشخصية التي قد تكون للوطن مفيدة...

المجلس حصن لحماية نظام بلادنا الجمهوري والوحدة الوطنية

لقد أخذت حريتي في مخاطبتكم بالصراحة التي يجب أن يتحلى بها كل برلماني خاصة وأن عددًا من بينكم يخوض التجربة البرلمانية لأول مرة... فأرجو أن تفهموا كلامي من هذه الزاوية... إنه كلام يأتي من القلب، كلام حنكته التجربة المعاشة!!

الشعب رئيسه للسنوات الخمس القادمة... فحاولوا بوزنكم ومكانتكم بين أفراد الشعب، أن تساهموا في تحفيز المواطن على صناعة الحدث وإنجاح الموعد...

سيداتني، سادتي،

بودي وأنا أحاطبكم، أن أقول لكم، إنه خلال مسيرتي البرلمانية، وعبر التجربة الشخصية المكتسبة، أدركت جملة دروس مفادها: أن الحقيقة ليست حكرًا على شخص بعينه...

... ففي هذه القاعة كل واحد منا يحمل رأياً ليس بالضرورة واحداً، ولكن التحاور بذكاء فيما بينكم مع التحلي بروح المسؤولية من شأنها أن تحول وجهات النظر الفردية إلى خيارات جماعية تعود بالفائدة على المجتمع والأمة...

والحقيقة الأخرى هي أن مجلس الأمة يُعتبر فضاءً واسعاً للحكمة ومكاناً مفضلاً للحوار ومنبراً للنقاش...

مجلس الأمة هو في الواقع مدرسة كبيرة وإطاراً موثياً للممارسة الديمقراطية والأداء السياسي المسؤول... لكنه خاصة حصناً منيعاً لحماية نظام بلادنا الجمهوري ووحدتها الوطنية... فحاولوا أن تكونوا ذلك السياج الذي يحمي الوطن ويصون الأمة.

زميلاتي، زملائي،

... إن هذه المواصفات لأهميتها هي التي تشجعتني على دعوتكم إلى الاعتزاز بالانتماء إلى الهيئة التي أصبحتم جزءاً منها...

ولنكن جديرين بالشرف الذي نلناه من الجهات التي فوضتنا بتمثيلها ضمنها...

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد أخذت حريتي في مخاطبتكم بالصراحة التي يجب أن يتحلى بها كل برلماني خاصة وأن عددًا من بينكم يخوض التجربة البرلمانية لأول مرة... فأرجو أن تفهموا كلامي من هذه الزاوية... إنه كلام يأتي من القلب، كلام حنكته التجربة المعاشة!!

في الأخير أود أن أجدد شكري لكم، زميلاتي زملائي، على الثقة التي منحتوني إياها وأطلب منكم مدي بيد المساعدة من أجل تأدية المهمة النبيلة والثقيلة التي وضعتوها على عاتقي، والتي لن أنجح فيها ما لم تتضافر جهودكم لصالح هذه الهيئة... لصالح الجزائر...

لن أنهي كلامي دون أن أتوجه إلى زملائي رئيس المجلس المؤقت والعضو الأكبر سنًا وزميله الأصغر سنًا، اللذين باقتدار سَيروا جلستي تنصيب المجلس الجديد وانتخابي كرئيس للهيئة، فلهم الشكر والتقدير والعرفان...

وفي الأخير، وقد وقفنا قبل قليل دقيقة صمت وترحم على فقيد الجزائر المرحوم مراد مدلسي رئيس المجلس الدستوري الذي رحل عنا يوم أمس... وبالنظر لما ربطتنا بالرجل من علاقات صداقة أخوية ومؤسسية... أستغل المنبر والمناسبة لأترحم بدوري على روحه الطاهرة وأمام هذا المصاب الأليم... وببالغ الأسى أقدم باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة بأخلص التعازي وأصدق المواساة لعائلة الفقيد رحمة الله عليه... ولأعضاء وإطارات وموظفي المجلس الدستوري... سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده برحمته الواسعة... وإنا لله وإنا إليه راجعون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكراً لكم على كرم الإصغاء.



ومن الموقع الذي تحتلونه اليوم أنتم مطالبون بالعمل ضمن المؤسسة، لكن عملكم هذا يجب أن يكون بالتكامل مع عمل بقية مؤسسات الدولة النظيرة... كما هو مطلوب منكم خاصة العمل في إطار النسق القانوني المؤدي إلى تعزيز ركائز دولة الحق والقانون، وبما يتماشى مع متطلبات الدولة الحديثة المتفتحة على العالم والمحافظه بنفس الوقت على ثوابتها الوطنية...

أيتها السيدات، أيها السادة،

ما برز واضحاً من نتائج انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة تمثل هذه المرة خاصة في تأكيد التوجه الداعم لبرنامج السيد رئيس الجمهورية بتواجده الواضح ضمن الهيئة، الأمر الذي يساهم ولا شك في تأكيد الاستقرار للهيئة ويساعد على تحقيق الأداء المنسجم لهيكلها ويساعد في توفير المناخ الذي من شأنه إثراء التجربة ضمن المؤسسة بل أقول ضمن البرلمان الجزائري ككل...

انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة أكد حقيقة أخرى تمثلت في تشكيلة الثلث الرئاسي المعين الذي جاء هو الآخر ليعزز مرة أخرى المكانة للمؤسسة ويُعطي الوزن والمكانة لها من خلال تجديد الثقة في عدد هام ممن انتموا للهيئة.

... المعارضة ضمن المجلس موجودة هذه المرة، وهي حافظت على مكانتها. وإنا بالمناسبة نقول في الموضوع أننا مرتاحون لتواجد الرأي المخالف ضمن الهيئة بل نعتبره ظاهرة صحية في نظامنا البرلماني... وكل ما نتمناه هو أن تساهم هذه المعارضة في إعطاء الإضافة النوعية المرجوة للممارسة الديمقراطية ضمن هيئتنا وتثري الأداء البرلماني فيها...

و"دون الانسلاخ" من ألوانكم السياسية، أنتم زميلاتي زملائي مطالبون بمراعاة مصلحة الهيئة والأخذ بعين الاعتبار بالمصلحة العليا للبلاد والحرص بنفس الوقت على عدم التفريط في مصلحة المواطن. فاعملوا على التوفيق فيما بينها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

انتخابكم يأتي متزامناً مع ظرف سياسي خاص ومرحلة اقتصادياً جد صعبة، الأمر الذي يجعل دوركم ضمن الهيئة حساساً وصعباً في نفس الوقت. لأنكم مطالبون بمراعاة انشغالات المواطن والتجاوب معها، ولكنكم بنفس الوقت مطالبون بمراعاة الوضعية الخاصة والصعبة التي تعرفها البلاد في ظل الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية الضاغطة. وهنا أقول لكم أن روح المسؤولية تحتم بالإضافة إلى تفهم هذه الوضعية... المساهمة في اقتراح صيغ حلول للمشاكل المطروحة.

زميلاتي، زملائي،

يأتي انتخابكم ضمن مجلس الأمة متزامناً مع استحقاق انتخابي وطني هام سيختار بموجبه



المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2019

صديق أعضاء
مجلس الأمة يوم الأربعاء
28 نوفمبر 2018 على نص
القانون المتضمن قانون المالية
لسنة 2019، خلال جلسة علنية
ترأسها السيد عبد القادر بن صالح،
رئيس مجلس الأمة، وحضرها ممثلاً
للحكومة، السيد عبد الرحمن راوية،
وزير المالية، والسيد محبوب بدة،
وزير العلاقات مع البرلمان، إلى
جانب عدد من أعضاء الحكومة.

اقتصاديات الدول الإفريقية.
• مواصلة إصلاح النظام المالي
والجبائي من أجل دعم النمو
الاقتصادي
• تحسين مناخ الاستثمار قصد
تنويع الاقتصاد وتوفير مناصب
العمل للتخفيف من تأثيرات
البطالة

• الحث على الشراكة بين القطاع
العام والقطاع الخاص في مجال
تحسين أنظمة التسيير وتبادل الخبرات.

• ضرورة تشجيع إطلاق مشاريع الطاقة
الشمسية حالياً حتى يمكن الاستفادة منها في
المدى القريب والمتوسط

• ضرورة التحكم الجيد في التجارة الخارجية

• ضرورة دراسة الملفات بطريقة إستشرافية
للقوف على جدوى المشروع وآفاقه المستقبلية

• ضرورة تسريع عملية انتشار وسائل الدفع
الإلكتروني

• ضرورة التفكير في إنشاء آليات مالية
واقصادية لمجابهة الأسواق الموازية

• ضرورة تشكيل لجنة وزارية تضم مختلف
القطاعات لدراسة إمكانية حذف بعض الوثائق
غير الضرورية، واقتراح نموذج واحد يتوفر على
جميع المعلومات القانونية يكون مقبولاً لدى
جميع الإدارات.



في هذا الميدان، والقيام من فترة إلى أخرى
بتقييمات جدية تسمح بتعديل أو تصحيح
المسار في الوقت المناسب

• دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي وخاصة
بالنسبة للمحاصيل القابلة للتصدير

• الاستمرار في تكوين العاملين بالقطاع الفلاحي
بما يتماشى وخصوصيات الزراعة في بلادنا

• الأخذ في الحسبان التحدي الذي تواجهه
البلاد في النمو الديموغرافي الكبير وما يصاحبه
من ازدياد في الطلب الإضافي على الحاجات
الاقتصادية والمالية والاجتماعية: السكن،
المقاعد الدراسية، المستشفيات...

• يجب تحويل البلدية إلى مؤسسة تحرك
الاقتصاد بدلا من أن تكون مصدر استهلاك
فقط لموارد يمكن الاستفادة منها في ميادين
أخرى

• إصلاح النظام المصرفي حتى يكون ممولا
للاقتصاد بصفة فعلية وحتى يمكنه دخول

• ضرورة إشراك مخبر البحث
الموجودة على مستوى الجامعات
في إعداد مخططات مستقبلية
إستشرافية فيما يخص إعداد
الميزانية

• إخضاع المنتوجات في جميع
القطاعات إلى احترام المعايير
الدولية من أقل حلقة إلى آخر حلقة
حتى تتمكن هذه المنتوجات من
الدخول إلى الأسواق الخارجية بدون
عوائق

• التركيز على ترقية ودعم المشاريع الاقتصادية
التي تحقق نتائج كبيرة للاقتصاد الوطني مع
الاحترام الشديد لمعايير الكلفة والجودة وأجال
التسليم

• يجب أن تصاغ كل القرارات في القطاع
الصناعي العمومي باتجاه خلق الثروة حتى تكون
هذه الأخيرة هي المقياس في تقييم المؤسسات
الاقتصادية العمومية والسبيل الأفضل
لاستمرارها وتطورها

• تطوير وتوسيع قطا الخدمات حتى يتسع مجال
خلق الثورة وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة

• تطوير العمل بالنسبة للشعب الفلاحية وتطوير
البحث العلمي في هذه المجال.

• يجب بناء الإستراتيجية الوطنية في الميدان
الزراعي على الخصائص الفلاحية حسب كل
منطقة وضرورة التنسيق بين مختلف المتعاملين

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في
تقريرها التكميلي التدابير التي جاء بها
مشروع قانون المالية لسنة 2019 ولا سيما
تدابير تحسين مردودية الإيرادات الجبائية،
وتشجيع الاستثمار وتعبئة الإذخار ومحاربة
الغش الضريبي وتشديد العقوبات وتنسيق
وتبسيط الإجراءات والحفاظ على حقوق
المكلفين بالضريبة والدعم المالي للدولة.

كما ثمنت سهر الدولة المستمر على التكفل
بالاحتياجات الأساسية للمواطن والذي برز
من خلال الزيادة المعتبرة في التحويلات
الاجتماعية والإعانات والتي تعكس التكفل
بالشرائح الضعيفة الدخل.

وأوصت اللجنة في تقريرها عدة توصيات
رأت أنها هامة على الصعيد الاقتصادي
والمالي وهي:

• ضرورة معالجة وضع حسابات التخصيص
الخاص نظرا لأهمية الأرصدة المتراكمة التي
تتضمنها

• تحديد الأولويات الوطنية في اختيار المشاريع
قصد الاقتصاد في الوقت والجهد والطاقة
والموارد

• ضرورة إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالضرائب
تعني بعملية إصلاح عملية التحصيل الجبائي
والضريبي، بتبناها مصدرا لتمويل الخزينة
العامة وبخاصة وأن الظروف الاقتصادية
تحتم ذلك

كما تطرق في عرضه إلى السياق الاقتصادي
الكلّي والمالي الذي تم في إطاره إعداد المشروع
، مشيرا إلى أنه تم ضبط تقديراته وكذا
التوقعات لسنتي 2020 و 2021 في إطار
تطورات المصاحف الاقتصادية الكلية والمالية
مع الأخذ بعين الاعتبار ما تحقق على مستوى
الاقتصاد الوطني والدولي خلال السداسي
الأول من سنة 2018 .

ثمّ فسّح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير
عن انشغالهم وطرح تساؤلاتهم بشأن مشروع
القانون؛ وتواصل النقاش العام حول قانون
المالية خلال جلسة يوم الإثنين 26 نوفمبر
2018، حيث ألقى السادة رؤساء المجموعات
البرلمانية الثلاثة كلمات عائلاتهم السياسية
المتملة في المجلس (جبهة التحرير الوطني،
الثلاث الرئاسي، التجمع الوطني الديمقراطي)
حول الموضوع؛ وتكفل ممثل الحكومة، السيد
وزير المالية بتقديم ردوده على انشغالات
وتساؤلات أعضاء المجلس حول مشروع القانون
في نفس الجلسة.

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية

- التجمع الوطني الديمقراطي
- الثلاث الرئاسي
- جبهة التحرير الوطني



عرض الوزير

خصّص مجلس الأمة ثلاث (3) جلسات علنية
لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون
المالية لسنة 2019، خصّصت الجلسة الأولى
يوم الأحد 25 نوفمبر 2017 لتقديم مشروع
القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2019 من
قبل السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، والذي
استعرض بالأرقام المؤشرات التي بني عليها
المشروع، وكذا التدابير التشريعية التي تضمنها

السيد عبد المجيد بوزريعة التجمع الوطني الديمقراطي



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته الله تعالى وبركاته

ببذل الجهد والتفاني في سبيل اثراء مناقشة مشروع القانون هذا، واضعين نصب أعينهم مصلحة الجزائر أولا.

سيدي الرئيس

إن المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يدرك تمام الإدراك خصوصية المرحلة الراهنة، فالجزائر اليوم تواجه تحديات شتى، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على أمنها واستقرارها في محيط دولي وإقليمي متوتر، أم بمواصلة مسارها على درب البناء والتشييد، وعليه فوطننا اليوم في حاجة إلى كل أبنائه المخلصين لوؤد كل محاولات المتآمرين ضده، وإني لأهيب من هذا المقام بكل الجزائريات والجزائريين أن يدركوا ويعوا رهانات المرحلة، وأن لا يرتكبوا أمام التحديات، التي كثيرا ما يجري تهويلها لتخويف الشعب وترهيبه، والتشكيك في عزمته، وهز ثقته في قيادته وإطاراته.

وإني لعلني يقين بأن شعبنا المتمرس على مقارعة الخطوب ومواجهة التحديات سيتجاوز هذه المرحلة المليئة بالتقلبات، مستعينا في ذلك بالصبر والثبات، متسلحا بالعمل والمثابرة كما فعل سابقا ... مستلهما بحب الوطن والدفاع عن مقدساته.

وهنا أنوه بالمجهودات التي تبذلها الدولة من خلال جميع مؤسساتها لمجابهة مختلف العراقيل وتذليل الصعوبات التي تعترض المسار التنموي المنشود، وأثمن مساعيها الرامية دوما إلى الماضي قدما لتجسيد جميع الإصلاحات والمحافظة على الإنجازات والمكاسب المحققة، وبلوغ التطلعات التي نصبوا إليها جميعا في إطار مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس

يعتبر مشروع قانون المالية أحد أهم النصوص التي تعرض على الهيئة التشريعية، كونه يحظى باهتمام وعناية المواطن، لما له من أثر مباشر على حياته اليومية، حيث يضع جميع مواد المعيشي، وقدرته الشرائية، فهو يحدد المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة على مدار سنة كاملة، كما يعتبر فرصة جديفة للتسيق بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه قصد بلوغ مستوى آمال وتطلعات المواطنين في كنف إحترام الدستور وقوانين الجمهورية.

وقد جاء قانون المالية هذه السنة ليكرس ويؤكد الطابع الاجتماعي للدولة، والتي اتخذت منه نهجا، بل ومبدءا ثابتا، ما تزال وفيه له حفاظا على تلاحم الأمة وحرصا على حماية كل أطراف المجتمع كما ينص عليه بيان اول نوفمبر.

سيدي الرئيس:

إذا كانت الجزائر اليوم تنعم بالأمن والاستقرار فذلك لم يأت سدى وإنما جاء نتيجة السياسة السديدة والمبادرات الجريئة والقرارات الشجاعة والحكمة التي يبادر بها فخامة رئيس الجمهورية والمتمثلة خاصة في قانون الوثام المدني ومن بعده ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وهي الثمار التي لا تقدر بثمن زيادة على أنها مسار وممر مطمئن لطرق أبواب التطور والإزدهار وهي كذلك الأرضية الصلبة والمناسبة لبعث مختلف المشاريع التنموية التي انجزت والتي هي قيد الإنجاز مما أثمر ما يزيد عن 4 مليون وحدة سكنية بصيغ مختلفة بالإضافة إلى 1 مليون وحدة هي قيد الإنجاز في كل ربوع الوطن واستحداث مناصب العمل لفائدة مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات كل سنة وبنية تحتية جلبت إعجاب القريب والبعيد من طرق وطرق سيارة بالآف الكيلومترات، خطوط السكك الحديدية والسدود، المطارات، الموانئ، ميطرو، طراموي والقائمة طويلة كل ذلك كان يتم في إطار سياسة تنموية جريئة وجدت تجسيدها في مختلف برامج التنمية.

سيدي الرئيس

إن المخططات الخماسية المتعاقبة ومختلف البرامج التنموية حققت إنجازات عديدة ومتنوعة مست جميع مناحي الحياة واستجابات لأهم الإنتظارات والتطلعات ويقدر ما كانت هذه الإنجازات غاية في حد ذاتها لما توفره من متطلبات الحياة اليومية للمواطن فهي كذلك أساس ترقية الحركة التجارية والإقتصادية وضرورة حتمية لجلب الإستثمار الأجنبي وتحفيز الإستثمار الوطني بشقيه العمومي والخاص في ظل إستكمال بنية تحتية واعدة مشجعة مما فتح أبواب أمل عديدة وأخرى منتظرة لبلوغ سقف الإكتفاء الذاتي ثم الولوج الى التصدير الذي إنطلق بالإسمنت على أمل إتساع القائمة إلى مواد أخرى كالحديد، الفسفات، بعض المنتوجات الفلاحية، السيارات... الخ.

وفي هذا الإطار تضمن مشروع القانون الذي

والحساس ويساهم لامحالة في تبييد الضبابية وكسر الإنفلاق الذي يسوده حاليا ويعصمه من آفة الغش والفساد.

سيدي الرئيس:

إن تقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي لسنوات عجاف تنتظر الإقتصاد الوطني من ضعف النمو، إستمرار العجز، إرتفاع نسب التضخم سقطت في الماء بسبب القرارات الجريئة للدولة الجزائرية بلجوتها إلى التمويل غير التقليدي أو الإستدانة الداخلية مما جنب بلدنا الوقوع في شبك هذه الأخيرة ومثلتها من المؤسسات المالية الدولية وما حضروه من إملاءات قاسية في حالة الإستدانة الخارجية التي روجوا لها آنذاك من خلال أبواق ما يعرفون على الساحة الإعلامية بالخبراء الإقتصاديين ونشطاء بتسميات مختلفة تدفع كلها للسقوط في سراديب الهوان وتدجين أمانة الروح النوفمبرية والسيادة الوطنية إن زيادات الإنفاق لتعزير النشاط الإقتصادي في ظل التمويل النقدي سيعزز لامحالة إعادة التوازن المالي بداية من 2019 وتحفيز النمو بفضل الزيادة في الإنفاق العام الذي أقره مشروع قانون المالية 2019. كما أن التراجع المحسوس لعجز الحساب الجاري هذه السنة مقارنة بسابقتها والإرتفاع الملحوظ للنتائج الداخلي الخام الأساسي لبلدنا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 هي مؤشرات مشجعة وتنبئ بصحة وسلامة المسار المتبع.

سيدي الرئيس

إن مؤازرة كتلة التجمع الوطني الديمقراطي لعمل الحكومة، وتثمينها لما تضمنه نص المشروع لم يأتي من فراغ، فما يقترحه مشروع القانون هذا، من برنامج شامل ومتناسق يتماشى وتوجهات منظومة تتصف بالحكمة الرشيدة، والمرجعية لقيم راسخة وثابتة، ستظهر من دون أدنى شك بوادر نجاحه للعيان في المستقبل القريب.

لما تضمنه مشروع قانون المالية 2019 من مقاربات جديدة من شأنها اقامة استراتيجية صناعية قوية تتحدى التذبذبات الاقتصادية وانكماش الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار النفط، وما لهما من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، مما سيدفع لتحقيق فقرة عملاقة للخروج من بوتقة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو خلق البدائل الاقتصادية وفتح آفاق استثمارية جديدة، لبناء اقتصاد متكامل والمضي قدما وبخطوات ثابتة نحو الدفع بعجلة التنمية والقضاء على التبعية النفطية.



المالية، و الرامي إلى تسيير عقلاني مبني على أهداف واضحة ومضبوطة تميزه النجاعة، والذي نتمنى الشروع في تطبيقه على أحسن وجه وفي أقرب وقت ممكن.

-ولكل هذه الإعتبارات سيدي الرئيس، يمكننا أن نَصَفَ مشروع قانون المالية لسنة 2019 بأنه منطقي، يتماشى والمتطلبات والظروف الخاصة ببلادنا. هذا لا يعني أنه لا يخلو من النقائص أو أنه يحمل في طياته الحلول لكل الإكراهات الجلية، الإقتصادية والإدارية، والإجتماعية الظرفية أو الهيكلية، المتعلقة سواء بالقدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف أو بالإستثمار، والإنتاج، والتسيير، وظاهرة الفساد، والتهرب الضريبي، والمضاربة والإقتصاد الموازي والبروقراطية، على وجه الخصوص.

-ذلك لأن النقائص، مهما كانت، تعود في الجوهر وبالدرجة الأولى، إلى ظاهرة التخلف الموروث من الاستعمار والذي أثقلته الأزمة الوطنية التي أصابت الجزائر في العشرة الأخيرة من القرن الماضي. كما أن النقائص تعود أيضا إلى كونها تتعلق بأي عمل بشري لا يخلو، على مستوى التنفيذ، من الإختلالات في النضج، والوعي، والإلتزام والقدرة على التخطيط والتسيير العقلاني الناجع، وكذا التنفيذ المحكم للقوانين والنصوص التطبيقية.

*

-لكن، لا يمكن إطلاقا أن تؤدي بنا هذه النقائص

1- أن التطورات العميقة في التفكير الاقتصادي والسياسي وفي الممارسات ذات الصلة على الصعيد العالمي التي تمجد المقاربة الليبرالية في جميع المجالات، لم تؤد بالجزائر إلى التخلي عن مبادئها وقيمها بخصوص النمو التضامني عامة، والإهتمام الصريح بفئات المجتمع الهشة وكذا المناطق النائية والحدودية على وجه الخصوص.

2- أن هذا الإهتمام الواضح بالجانب الإجتماعي والتوازن الإقليمي، لا يعني إطلاقا أن الدولة تجاهلت غليان الأفكار والآراء السائد في العالم، والذي فجرته وسائل الاتصال الحديثة، وهو يدفع بقوة إلى المطالبة بتلاؤم السياسات الاقتصادية وجعلها تتماشى ومنطق السوق.

3- أما العنصر الثالث المبين في هذا المشروع، فقد يمتثل في الواقعية والتعقل بحيث أن التلاؤم الملزم مع أفكار وممارسات العولمة لا ينبغي أن يتم على حساب الواقع المحلي، وحيثياته، ومعطياته الموضوعية، والعقليات السائدة في المجتمع، أي الحقائق الإجتماعية والثقافية الكائنة في الجزائر العميقة، لدى أغلبية الشعب-وهو المنطق الذي حاولت الحكومات المتتالية أن تتبناه في إطار سعيها لتطبيق توجيهات وتعليمات وبرنامج رئيس الجمهورية في ظل مسار الإصلاحات الذي فتح منذ ما يقارب عقدين من الزمن، والذي تم إثارؤه مؤخرا في مجال تسيير المال العام، بصور قانون عضوي هام مؤطر لقوانين

السيد الهاشمي جيار الثلث الرئاسي



سيدي الرئيس الموقر،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

- إن المشروع المعروض علينا اليوم يثري الترسنة القانونية التي تم إنجازها أثناء سنين طويلة، والتي تدل على ديمومة الدولة الجزائرية وحيويتها، واجتهادها المتواصل، وجهودها الرامية إلى توطيد أسسها والتصدي لكل ما من شأنه عرقلة مسيرتها، مثل مخلفات الهزة الكارثية التي عرفتها بسبب أزمة التسعينيات، وذلك على الرغم من الإكراهات المتعددة الجوانب الناجمة عن كون هذه الدولة حديثة الإستقلال، فعمرها أقل من ستة عقود. هذا من جهة.

- ومن جهة أخرى، لم يكن إعداد هذا المشروع بالأمر اليسير نظرا للظروف الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية التي تمر بها بلادنا في محيط إقليمي ودولي يزداد تعقيدا وتآزما وتهديدا للإستقرار والسلم، وإستقلالية القرار السياسي.

- ومع كل هذا، فإن محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2019، لم يخضع لأي ارتباك لأنه يثبت ويؤكد بوضوح وعزم ومسؤولية ثلاثة عناصر هامة وهي:



المتعلقة بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات ابتداء من أول يناير 2019.

سيدي الرئيس

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، تشيد بتضافر الجهود القائمة والتي تؤشر إلى بلوغ نسبة نمو إقتصادي تقدر بـ 2,6 % سنة 2019، وتحيي العمل الجبار الذي تقوم به الحكومة بكل إخلاص تقييذا لما رسمته في سياساتها العامة، من أجل التطبيق الأمثل لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

وتجدد التزامها لخدمة الوطن والصالح العام، كما تشي على موقف حزينا الداعي الى تبني خيار الاستمرارية ومواصلة العمل، وتناشد المجاهد السيد عبد العزيز بوتفليقة للاستمرار في قيادة البلاد، وكلنا حرص على تحقيق الغايات المنشودة إلى جانب كل شركائنا السياسيين.

شكرا على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مقارنة بالسنوات السابقة.

هذا وقد حمل مشروع قانون المالية، عدة تدابير اخرى اعتبرتها كتلتنا فعالة وناجعة، ونذكر منها على سبيل المثال:

-أولا: تصحيح التعريف الجمركية بغرض تشجيع الإدماج الوطني، وهو التدبير الذي يندرج ضمن «برنامج الطاقات المتجددة والفعاليات الطاقوية»؛

الذي يخص حصص الاسد لاستغلال الطاقة الشمسية، فيعتبر تدخل الدولة أكثر من ضروري لجذب وتوجيه الاستثمارات نحو هذا المجال، علما أن القدرات الوطنية المتاحة يمكن أن تبلغ معدل إدماج يقدر بـ 80 % في حال الاستفادة من تكفل الدولة؛

• ثانيا التدابير المؤطرة للرقابة الجبائية عموما، واعتماد الرقمنة قصد عصنة قطاع الضرائب والجمارك والبنوك تماشيا مع التطور التكنولوجي الحاصل، ستسهم على نطاق واسع في تفعيل ميكانيزمات مكافحة التهرب الضريبي والغش؛

- ثالثا: التدابير الخاصة بإعفاء شركات النقل الجوي الخاضعة للقانون الجزائري من الرسوم الجمركية التي تثقل كاهلها وتضعفها، والتدابير

سيدي الرئيس

لقد حمل مشروع قانون المالية لسنة 2019 مؤشرات ودلالات جد ايجابية، حيث جاء خاليا من الزيادات في الضرائب ومن اضافة أية رسوم جديدة أو ارتفاع في أسعار الخدمات العمومية، تماشيا وتوصيات فخامة رئيس الجمهورية، وذلك بغية تخفيف الأعباء المالية التي أصبحت مصدر إرهاب للمواطن، وحماية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

كما جاء مشروع القانون هذا، برفع التجميد عن الكثير من المشاريع الإستثمارية الكبرى، لا سيما التكفل التام بمناطق الهضاب العليا والجنوب وبالأخص الحدودية منها، لذا تعلق الأمر بإحياء الصناديق الخاصة بهما.

وفي ذات السياق، شجع مبدأ التضامن على المستوى المحلي بين البلديات ذات الفائص في الإيرادات وتلك التي تعاني ضائقات مالية، درءا للفوارق التنموية.

ولأن الدولة حريصة دائما على تبني العقلانية والالتزام بالصرامة في تسيير المال العام، وهو ما يتماشى وموقفنا في التجمع الوطني الديمقراطي، اتجه نص المشروع المعروض أمامنا نحو ترشيح نفقات ميزانيات أغلب القطاعات الوزارية وذلك بالتخفيض العقلاني للإعتمادات المخصصة لتسيير المصالح الوزارية



السيد محمد زوييري جبهة التحرير الوطني



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

معالي وزير المالية ممثل الحكومة الفاضل

السيدات السادة والوزراء؛

زميلاتي زملائي ؛

أسرة الإعلام.. السلام عليكم.

خاصة المتعلقة بالحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي، وترشيد النفقات العمومية والتحكّم فيها وكذا تأطير التجارة الخارجية والتمويل الداخلي للاقتصاد الوطني تساهم في بلوغ أهداف الاستقرار والانتعاش الاقتصادي فإن المطلوب هو الحفاظ على مستوى التنمية في مختلف القطاعات وتشجيع الاستثمارات الوطنية وفقا بما يحفظ للدولة سيادتها ويحقق قفزة نوعية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني.

وهنا تتجسد أيضا رؤية فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الموضوعية لمآل التنمية الشاملة حيث يقول في رسالته بمناسبة الذكرى 64 لاندلاع الثورة المجيدة « إذا كنا قد سجلنا تقدما يحق الاعتزاز به في مجال التنمية بمختلف أشكالها فيتعين علينا بذل المزيد من الجهود للتكفل بجميع الحاجات الاجتماعية المتبقية لشعبنا وهو يزداد تعدادا سنويا بنسبة معتبرة» .

الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهذا ما يجعلنا نؤمن الرؤيا التي يجسدها قانون المالية 2019 لتحقيق الأهداف التي أُلح عليها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في رسالته للأمة بمناسبة إحياء الذكرى 64 لاندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 استدارا لما أدت إليه أسعار البترول من تأثيرات سلبية حيث يقول: « لقد تعرضت مسيرة البناء والتشييد لصدمة بانهايار رهيب لأسعار النفط قبل أربع سنوات من اليوم، غير أنه وبحمد الله لم ينجر عن هذه الأزمة العالمية توقف مسارنا التنموي ولا مآل بلادنا إلى معاناة مغبة المديونية الخارجية، ولا إلى مأساة إعادة الهيكلة الاقتصادية تحت قهر المؤسسات المالية العالمية كما وقع ذلك لعدد من الدول المنتجة للمحروقات...» انتهى كلام السيد الرئيس.

وإذا كانت بعض الإجراءات التي اتُخذت من طرف السلطات العمومية تعتبر خطوة مهمة في سبيل التغلب على المصاعب الاقتصادية،

بعد العرض الوافي الذي تقدم به معالي وزير المالية المحترم، لمشروع قانون المالية للعام 2019، وبعد النقاش المسؤول والثري الذي جرى خلال الأيام الأخيرة من طرف السيدات والسادة الأعضاء ها نحن نصل إلى المرحلة النهائية للمصادقة على قانون المالية للسنة القادمة 2019. ومن الواجب الذي تحملنا إياه مسؤوليتنا البرلمانية والوفاء لما نُمثّل لا بد أن نستعرض ما تضمنه قانون المالية للسنة القادمة والذي يأتي في ظل ظروف اقتصادية دولية تتسم بالتذبذب خاصة في أسعار البترول الأمر الذي أثر مباشرة على الوضع المالي للدولة وبالتالي على المشاريع المبرمجة ضمن المخططات التنموية.

وقد لاحظنا الجهد المبذول للحد من الآثار السلبية المترتبة عن ذلك الوضع من خلال الاستخدام الراشد والفعال لموارد الدولة، إضافة إلى أنّ القانون يتطابق مع الرؤيا الاقتصادية المستقبلية الهادفة إلى تنويع النشاط الاقتصادي، والحرص على ترشيد النفقات ومواصلة تلبية

رئيس الدولة يدعو إليهما باستمرار مدركا بأنه لا يمكن لبلادنا أن تواصل نهوضها وأن تعزز مكانتها اللائقة في الساحة الدولية إلا من خلال التمسك بالعمل الجاد وتجنييد الطاقات الهائلة التي يزخر بها المجتمع الجزائري وكذا التحسين المستمر في التسيير، وفي الرقابة، ومحاربة الآفات المختلفة من أجل بناء اقتصاد منتج، في مناخ معنوي وعقائدي وسياسي قائم على الصدق والوفاء لرسالة الشهداء التي يسعى ما تبقى على قيد الحياة من المجاهدين، أطال الله في عمرهم، إلى تبليغها من خلال مواصلة الجهاد الأكبر ضد كل أشكال التخلف، وذلك على حساب راحتهم المستحقة والمشروعة وكذا صحتهم.

-ولا شك أن قيام هذا المناخ يكمن في وجود جبهة داخلية محصنة بالطاقات الشعبية يكون هدفها الأساسي الحفاظ على الدولة واستقرارها، وتوطيد سلطتها ومؤسساتها في إطار الحق والقانون، ونجاعة أداء هيكلها في تطبيق السياسات العمومية، وإتمام الإصلاحات ومواصلة برامج التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية ووضع المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته



بناءة وأمل مسموح ومشروع في مسار التقييم الوطني وآفاق الإصلاحات الواعدة التي يبقى مردودها -بالتأكيد- من مسؤولية جميع المؤسسات والمتعاملين في مختلف المجالات: السياسي منها والإداري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي.

-وبعبارة أخرى، فإن قانون المالية وباقي القوانين، مهما كانت نوعيتها، لا يمكن أن تؤدي بمفردها إلى القضاء على كل المشاكل وإلى التصدي للإكراهات لأنها تبقى مرهونة بتوحيد الجهود وانسجام الصفوف الذي مافتى جميع المجالات.

الموضوعية إلى التشاؤم أو لوم الذات والجلد المتكرر والتسوط المستمر للنفس، وفقدان الثقة في قدرة الجزائريين على رفع التحديات، لا سيما وأن بلادهم ليست جامدة بحيث أنها تطورت بقدر كبير في إطار مقاربة شاملة يحملها خطاب رئاسي واضح ومبني على معانيات وخيارات وتوجهات وتوصيات واستراتيجية معقولة ومدروسة ومسؤولة، تهدف أساسا إلى وضع الوثام والتعايش على قواعد صلبة دائمة، وإلى تحسين الأداء في التسيير وترشيد النفقات والسير قدما بخطوات ثابتة نحو الأفضل في جميع المجالات.

-وهكذا، فقد عبّرت الجزائر فعلا خطوات هائلة في كل الميادين خاصة منذ بداية القرن الحالي، حيث حققت إنجازات كبيرة في مختلف القطاعات، كما انتهجت في سنة 2016 أسلوبا إصلاحيا مناسباً يرمي إلى بناء نظام دستوري متطور يقوم على الحق والقانون، وتصحيح الأخطاء، والتغلب على النقائص، وتقادي العودة إلى الإنقسات الخطيرة التي أضرت بالبلاد والعباد خلال عقد كامل من الزمن. وهي الإنقسات التي نراها، وللأسف الشديد، تتأ هنا وهناك في هذه الفترة بالذات عبر ممارسات وحسابات سياسية لا تسمن ولا تغني من جوع، لأنها تتناقض وروح الوثام المدني والتعايش السلمي الذي تم غرس بذرته سنة 1999. كما تتناقض أيضا مع ضرورة الانسجام حول رهانات الساعة وتحديات العصر الملح عليه من طرف رئيس الجمهورية في عدة مناسبات ومن خلال رسائله الموجهة للجزائريين، وهي ممارسات وحسابات قد تؤدي لا محالة إلى المساس بمصداقية العمل السياسي وإلى تبذير الطاقات، وتضييع الوقت على حساب الشأن العام وما يدور داخل المجتمع من انشغالات ومعاناة وحاجيات وطموحات وقدرات وإرادات



أيضا لا بد ونحن نستعرض أهم ما نص عليه مشروع قانون للسنة القادمة قد تضمن عدم فرض زيادات في الرسوم والضرائب التي تمس مداخيل الأفراد والسلع ذات الاستهلاك الواسع وهذا إجراء يدعم القدرة الشرائية ويساهم في الاستقرار الاجتماعي.

وهنا لا بد من الاشارة إيجابيا بهذا المشروع الذي يبدا من فصوله المتعددة قد حرص على إعطاء الأهمية للمواطن اجتماعيا واقتصاديا بما يحافظ فيه على مستوى جيد لمعيشته من جهة، وكذا مساهمته في عملية التنمية التي تبقى هي العمود الفقري لهذا المشروع الذي جاء مستوعبا لبرنامج فخامة الرئيس وتوجيهاته التي ما فتئ يقدمها للمسؤولين على مستوى جميع القطاعات في مختلف المناسبات الوطنية.

وهنا نعتبر ما تضمنه مشروع القانون من إيجابيات يجب أن تتسحب على تخفيض نسبة البطالة بتوفير مناصب الشغل خاصة للشباب خريجي الجامعات في مختلف التخصصات والذين نرى اليوم نسبة كبيرة منهم تختار الهجرة نظرا للإغراءات التي تمنح لهم في الخارج.

وهنا نعتبر ما تضمنه مشروع القانون من إيجابيات يجب أن تتسحب على تخفيض نسبة البطالة بتوفير مناصب الشغل خاصة للشباب خريجي الجامعات في مختلف التخصصات والذين نرى اليوم نسبة كبيرة منهم تختار الهجرة نظرا للإغراءات التي تمنح لهم في الخارج.

ولا يفوتني في هذه الكلمة أن أؤكد على أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كان بمثابة خارطة طريق منذ 1999 إلى يومنا هذا بدءا بجهوده في المصالحة الوطنية واستعادة الأمن والاستقرار للوطن والمواطن وانتهاءً بما تحققت من منجزات هي اليوم مجسدة على أرض الواقع تتحدث عن نفسها.

إننا سيادة الرئيس السيدات والسادة الزملاء أمام مشروع قانون حاول القائلون عليه الإحاطة بطريقة عملية وعقلانية بكل المجالات التي من شأنها تسمح للدولة بتحقيق المشاريع المستجدة وكذا استكمال ما هو في طريق الانجاز، بتوفير الموارد المالية التي تدعم الخزينة العمومية. وفي هذا المجال فإن ما جاء به قانون المالية بخصوص تعزيز نظام التضامن بين الجماعات المحلية سوف يحقق الحد من اللامساواة بينها وكذا التوازن في الميزانيات للجماعات المحلية المحرومة بعد رؤيا إيجابية.

كما لا يفوتني، أن أنوه بروح المسؤولية التي تحلّى بها كل الأعضاء وهم يناقشون مشاريع القوانين والتي مرت على هذه الغرفة وأثرت المنظومة التشريعية.

في الأخير، زميلاتي زملائي اسمحوا لي أن أؤمن عاليا الأداء المسؤول للسيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والذي أضفى على أدائنا البرلماني رؤية موحدة لصالح الأمة والوطن.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.



سيادة الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء،

إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة ومن خلال هذا المنبر تؤكد تمسكها بما يطالب به حزينا باستمرارية المسيرة التنموية الحافلة والتاريخية التي بدأها فخامة الرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة منذ أن اختاره الشعب لقيادته في ظل ظروف صعبة سنة 1999.و الذي سجل عملا جبارا خلال هذه السنوات ما جعل الجزائر قوة سياسية واقتصادية ذات تأثير فاعل في المحافل الدولية وعلى المستوى الإقليمي.

ولا يفوتنا ونحن نختم مناقشاتنا لهذا المشروع، التنويه بما يقوم به جيشنا الباسل في حماية الحدود و التصدي لكل الهجمات التي تستهدف بلادنا من ارهاب ومخدرات ومتاجرة بالبشر مسجلين فخرنا واعتزازنا لكل فرد من أفرادنا القابعين على الثغور المترامية للوطن وتقديرنا لكل أسلاك الأمن الساهرة على أمن البلاد

هذا الجهاد و ما أدى إليه من منجزات تحتم علينا التمسك بمطلبنا الراسخ لمواصلة مسيرته التاريخية في بناء الدولة الجزائرية السيدة.

كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة بمناسبة التصويت على نص قانون المالية 2019



بعد المصادقة على نص قانون المالية لسنة 2019 من قبل أعضاء المجلس ، ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة هذا نصها :

أيتهن السيدات، أيها السادة،
 اسمحوا لي أن أنتهز هذه السانحة لأقول أنه بالرغم من ظرف الأزمة وشحّ المداخيل وقلة الموارد فإنّ الحكومة، تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قد وفقت في تقديم أحكام ناجعة لمعضلات اقتصادية ومالية صعبة تواجه البلاد، وهي بشجاعة التزمت بالاستمرار في نهجها الرامي إلى المحافظة على الطابع الاجتماعي في سياستها العامة وسعيها الثابت للحفاظ على وتيرة التنمية المأمولة.
 صحيح أنه تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 هذا على أساس تخطيط اقتصادي كلي تَوَخَّى الحذر في تحديد أوجه الصرف... ولكن هذا التخطيط حرصت الحكومة فيه أيضاً على عدم إدراج أية رسوم أو ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطن.
 وأكثر من ذلك فإن التحويلات الاجتماعية ستعرف بموجب تقديرات الميزانية نسبة تقارب الـ 21% من إجمالي ميزانية الدولة وستوجه كلها نحو دعم الأسر، ومنح التقاعد وقطاع الصحة والسكن والتربية والتعليم.
 وعموماً، يمكن القول أن خيارات الحكومة من خلال اعتماد إجراءات حافظت في مضمونها على القدرة الشرائية للمواطن، وبنفس الوقت عملت على المحافظة على مستوى وتيرة التنمية، فإنها تكون قد وضعت صمامات أمان من شأنها أن تحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتوفر من ثم على شروط مواجهة تبعات الأزمة... من خلال اقتراحها لصيغ تنمية واقعية وتصورات عملية لحلّ المشاكل المطروحة... لتؤكد في نفس الوقت بذلك: أن الجزائر ليست عاطلة عن إنتاج الأفكار... وأبناؤها ليسوا عاجزين عن تقديم البدائل وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة والأزمات العابرة... ولأن الجزائر تعودت في كل مرة على رفع التحدي وفهر الصعاب وتجاوز تبعات أوضاع الأزمات كلما وقعت...
 ...

سيداتي سادتي،
 أود في ختام جلستنا هذه التي توجت بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2019 أن أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية على تشريفه هيبتنا وتقديمه مشروع القانون موضوع الدراسة وردوده الصريحة على مختلف تساؤلات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة.
 الشكر مقرون بالتهنئة للسيد الوزير ولقطاع المالية بعد مصادقة أعضاء مجلس الأمة واستكمال مسار هذا القانون الإجمالي بعرفتي البرلمان.
 الشكر موصول إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، مكثباً وأعضاء، على إعدادها للتقرير التمهيدي الذي سلط مزيداً من الضوء على مختلف أحكام مشروع القانون المذكور... بشأن الإجراءات والتدابير التي أتى بها، وكذلك تقريرها التكميلي الذي صمّنته جملة من التوصيات الهامة التي نأمل من الحكومة عموماً ومن قطاع المالية خصوصاً... الأخذ بها لدى وضع النصوص التنظيمية تحتوى هذا القانون حيز التنفيذ...
 كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر خاصة إلى الزميلات والزملاء، أعضاء المجلس، وكذا رؤساء المجموعات البرلمانية الذين أثروا بتدخلاتهم نقاش القاعة.
 فعلاً مثلما كان متوقفاً، فقد أبانت تلك المداخلات عن المستوى الجيد الذي ميّز نقاشات الهيئة... وهي ترجمت بصدق حسهم الوطني وإدراكهم الواعي لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم. خاصة في مثل هكذا ظروف اقتصادية ومالية صعبة تعرفها الجزائر...
 ...



بجهودهم وإسهاماتهم القيّمة في الإتيان بالواجب، وتأييد المهمة ضمن هذه الهيئة التي باعتزاز انتسبوا إليها طيلة الفترة وعملوا بإخلاص على تعزيز مكائنها .

كما أمتنى للزميلات والزملاء الذين تستمر عهدهم ضمن الهيئة، كل التوفيق في مواصلة المهام المناطة بهم، في كنف احترام النصوص الناظمة لسير وعمل هيئتنا، والتعاون والتنسيق مع الذين سيلتحقون بمجلس الأمة بعنوان التجديد التصفي لتشكيله المقرر مع نهاية العام الحالي . . .

وهنا أستحضر كذلك كل الزملاء والإخوان الذين غيبتهم الموتُ عنا وإلى الأبد خلال الفترة التشريعية الجارية، فأتضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جناته . . . إنه سميع مجيب . . .

كما لا يفوتني وقد أصدر فخامة رئيس الجمهورية مرسوم استدعاء الهيئة الانتخابية لتجديد نصف عدد أعضائها المنتخبين على مستوى ولايات الجمهورية، أن أتوجه إلى كافة المشاركين والفاعلين في هذه العملية : إدارة عمومية ومنتخبين وناخبين، بأن يجعلوا من ذلك اليوم عرساً ديمقراطياً محلياً، تميّزه المناسفة الشريفة بالبرامج والأفكار . . . والاحترام فيها إلى الصندوق واحترام النصوص الناظمة للعملية، تكريساً لاستحقاق نريده شفافاً ونزيهاً بين أعضاء المجالس البلدية والولائية عبر الوطن، وترقية للفعل الديمقراطي والأداء السياسي التعددي في بلادنا . . .

شكراً لكم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وهي بفضل سياستها الرشيدة التي يبادر بها باستمرار فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبفضل جهده واجتهاد أبنائها المخلصين . . . في كل مرة كانت تخرج منتصرة وقوية مما يعترضها من أزمات وشدائد . . .

لهذا فإن الجزائر على الرغم من كل ما يُقال هنا وهناك وما يتردد بين الحين والآخر، فهي تسير في رواق مأمون اقتصادياً . . . وها هو مشروع قانون المالية الذي صادقتنا عليه منذ قليل يؤكد هذه الحقيقة حين يرسم معالم طريق واضح وسليم للبلاد . . . طريق يكفل السير العادي لثمورها ويحدد الضوابط الاقتصادية العريضة لنهجها ويرسم الأسس الناجعة لمنظومتها المالية على مدار السنة، ويثبت بنفس الوقت أن الجزائر بفضل مؤسساتها وبفضل أبنائها، وبفضل قيادتها الرشيدة، تتوفر اليوم على كافة شروط تخطي الصعاب ومعالجة آثار الأزمة في هدوء، يؤمن لها الخروج من تبعاتها بأقل تكلفة، والتوق إلى تحقيق مزيد من التنمية وتوفير حظوظ أكبر لشعبها للعيش في طمأنينة . . .

أيها السيدات، أيها السادة،

يُعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2019 هذا آخر قانون مالي يصادق عليه مجلس الأمة في عهده التشريعية الحالية، حيث سيكون المجلس على موعد للتجديد التصفي لتشكيلته مع نهاية السنة الحالية وبداية السنة القادمة، تنفيذاً لأحكام النصوص الناظمة لسيره، وفي مقدمتها الدستور .

بودي، زميلاتي زملائي، وقد أنهينا إجراءات المصادقة على قانون المالية لسنة 2019 أن أنتهز السانحة لأسدي جزيل الشكر وكبير العرفان إلى كل الزميلات والزملاء الذين عملنا مع بعض منهم طيلة ست (6) سنوات كاملة من العهدة البرلمانية، تحت سقّف هذه الهيئة، وأقصد بهم أولئك الذين سنتهي عهدهم، لأنوّه



توصيات اللجنة

- وضع حد لجميع مظاهر الإسراف والتبذير في الإنفاق العام
- حث مدراء مؤسسات القطاع العمومي في مختلف القطاعات على إعداد تقارير إدارية دورية، تسمح بمراقبة مدى احترامهم للقواعد المالية الخاصة بتسيير الميزانية من جهة، والتمكّن من تقييم طريقة استخدامهم للأموال العامة وقيادتهم للمشاريع الموكلة لهم من جهة أخرى
- اعتماد المعايير الدولية في تعيين مدراء المؤسسات المهيكلة للاقتصاد
- ضرورة تغيير طريقة عمل وتسيير المؤسسات والإدارات العمومية، تماشيا مع التغيرات الحادة في المحيط الدولي ومختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية
- وضع خطط مناسبة لإصلاح النظام المالي والجبائي تماشيا والتوجهات الجديدة في الإقتصاد الوطني
- مواصلة مراقبة التجارة الخارجية والقضاء على التحويلات غير الشرعية للعملة الصعبة وكذا عمليات تضخيم الفواتير
- بعث الحيوية في عمليات بورصة الجزائر لاستقطاب الادخار العام
- تحسين المستوى التعليمي والتكويني على المدى الطويل، ضمن إستراتيجية وطنية تهدف إلى النهوض بالمستوى الصحي والإداري والمعيشي
- ضرورة التفكير في اقتحام عالم الطاقات المتجددة
- تشجيع إنشاء المقاولات خصوصا عند الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد.

- وقد كانت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد أحمد أوراغي، رئيس اللجنة قد أعدت تقريرا حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، أوصت في ختامه ببعض التوصيات ارتأت أنها ضرورية للتكفل بها وهي :
- ضرورة استحداث هيئة متخصصة في الاقتصاد الرقمي قصد مراقبة صرف الأموال العامة وتحصيلها بدقة، والتأكد من سلامة الاستثمارات والكشف المبكر عن الانحرافات والتعرف على أسبابها ومعالجتها في حينها.
- تأكيد تفعيل نظام للمعلومات يتسم بالجودة والشفافية
- مواصلة تطهير مدونة الاستثمارات العمومية من المشاريع غير المجيدة
- تحويل البلديات إلى واجهة الدولة أمام المواطنين عن طريق التكفل الحقيقي والجدوي بانشغالاتهم والرفع من كفاءة وفعالية برامج النمو للبلديات
- تأكيد المعالجة المحاسبية للنفقات غير المتوقعة
- عدم الإسراع في تسجيل رخص البرامج بدون التأكد المسبق عن طريق الحصول على كل الوثائق التبريرية الضرورية الدالة على تنفيذ العمليات وفق مبالغ الرخص وبدون تأخر، أو تلك التي لم يتم تفريدها
- الرفع من كفاءة إجراءات التحصيل الضريبي
- العمل على التحكم في التكلفة الضريبية
- السهر على تجسيد التنسيق العملي بين جميع أجهزة الدولة المكلفة بإيرادات الدولة



صاحق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 18 ديسمبر 2018، على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016. خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ وحضرها ممثلًا للحكومة، السيد عبد الرحمان راوية، وزير المالية، والسيد محبوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.

المصادقة على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016

كما أعلن أن واردات السلع المنجزة في سنة 2016 قد بلغت 47 مليار دولار أمريكي وهي أقل بـ 8 مليار دولار أمريكي من تلك المتوقعة في قانون المالية لسنة 2016 و أوعز ذلك الوزير إلى سياسة ترشيد الاستيراد التي انتهجتها الحكومة.

من ناحية أخرى تطرق الوزير إلى رصيد الميزان التجاري لسنة 2016، حيث أوضح أنه عرف عجزا بـ 17 مليار دولار أمريكي وأن مرد ذلك إلى انخفاض الواردات الذي قابله انخفاض في الصادرات منوها في السياق ذاته إلى احتياطي الصرف في سنة 2016 حيث أنه بلغ 114 مليار دولار أمريكي مقابل 144 دولار أمريكي في سنة 2015.

عرض الوزير

قدّم السيد ممثل الحكومة، وزير المالية، عرضا مفصّلا حول مضمون مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، حيث أكد أن النمو الاقتصادي بلغ 3.30 بالمائة في سنة 2016 مقابل 4.60 بالمائة والتي كانت متوقعة في قانون المالية لسنة نفسها، مشيرا في نفس السياق إلى نسبة النمو في بعض القطاعات.

كما تطرق الوزير إلى قطاع المحروقات والتي عرف حسب انتعاشا قويا في سنة 2016 بقيمة 3.026 مليار دج محققة مقابل 2.833 مليار دج متوقعة. وقد عرفت الصادرات من المحروقات عائدا بـ 28 مليار دولار أمريكية سنة 2016، منوها في ذات السياق أن الجباية البترولية لسنة 2016 بلغت 1.807 مليار دج،



وزير الموارد المائية يعرض الإستراتيجية الوطنية للقطاع



عملاً بأحكام المادة 151 (الفقرة 2) من الدستور والمادة 26 من القانون العضوي رقم 12-16 المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملاً، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ والمادتين 48 و49 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نظمت لجنة التجهيز والتنمية المحلية للمجلس، هذا الإثنين 05 نوفمبر 2018، بمقر المجلس، جلسة استماع للسيد حسين نسيب، وزير الموارد المائية، حول موضوع «الاستراتيجية الوطنية لتسيير الموارد المائية: واقع وأفاق»، بحضور السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان.

اليوم يُعد واحد من التحديات الكبرى التي تواجه الجزائر على المدى القريب، المتوسط والبعيد.

كما أكد أنه حسب المعايير الدولية تعد الجزائر بلدا يعاني من الندرة المائية حيث لم يفق معدل استهلاك المواطن للماء عتبة 3م600 سنويا في حين تحدد العتبة دوليا بـ 1000م3 لكل مواطن سنويا.

وأوضح أن الجزائر تتوفر على 18 مليار م3 كقدرات مائية منها 5 مليار م3 مياه جوفية في الجنوب، 2.5 مليار م3 لتعبئة المياه الجوفية في الشمال والهضاب العليا و10.5 مليار م3 بالجنوب.

يضاف إلى ذلك تواجد غير متوازن للموارد المائية بين جهة وأخرى من التراب الوطني وتقلبات مناخية عميقة وتزايد متسارع ومستمر في الطلب على المياه،

فكل هذه المعطيات أدت إلى إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الموارد المائية وهي تهدف إلى استغلال القدرات المائية الوطنية والحفاظ عليها وضمان ديمومتها للأجيال القادمة.

وأضاف أن فخامة رئيس الجمهورية السيد

عبد العزيز بوتفليقة كان أول المدركين لأهمية الملف المائي وطابعه الاستراتيجي حيث قرّر في سنة 2000 إنشاء دائرة وزارية متخصصة وجعل من المياه أولوية وطنية في كل من مجالات التشريع والتنظيم والميزانية حيث كان آخر تعديل دستوري لتتويجا لهذا المسار بتعريف المياه كملكية للمجموعة الوطنية والزام الدولة بالحفاظ على الملك العمومي للمياه.

وفي هذا الصدد أشار إلى أن الجزائر صادقت على المخطط الوطني للمياه وهو أداة تخطيط واستشراف حتى آفاق سنة 2035، تحوي على جملة من العمليات والآليات التنظيم والتصحيح تهدف كلها إلى ضمان وفرة المورد المائي مع الحرص على استغلال مستديم واقتصاد فعلي للماء.

وأوضح السيد الوزير أن رهانات المرحلة المقبلة تتلخص في المهام التالية:

- زيادة حشد الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية.
- تطوير وإعادة تأهيل منشآت المعالجة والجزر والتوزيع.
- تحسين مؤشرات التسيير ومستوى الخدمة العمومية للمياه.
- إعداد وتنفيذ سياسة ناجعة لاقتصاد الماء.
- ضمان صيانة المنشآت المائية.

- توسيع المساحات المسقية بهدف تأمين الامن الغذائي.

ناهيك عن الأحكام الواردة في القانون 05-12 المتعلق بالمياه ونصوبه التطبيقية التي أرست مرجعا تشريعا وتنظيميا لتسيير واستغلال المورد المائية في بلادنا.

كما أوضح حسين نسيب أن عدد السدود في بلادنا اليوم 80 سدا بسعة 8.6 مليار م3، 36 منها أنجزت منذ 1999، سمحت بزيادة 5.4 مليار م3 في قدرات التخزين اي بنسبة فاقت 250 % ويوجد حاليا خمس سدود في طور الانجاز، ينتظر استلامها من الآن إلى سنة 2021 لتصل القدرات الوطنية لتخزين الموارد السطحية إلى ما يقارب 9 مليار م3. فضلا عن مشاريع أخرى سيتم إطلاقها لاحقا وسيترافق إنجاز هذه المشاريع مع عملية تطهير السدود القديمة من الاوحال.

وفي نفس السياق أشار إلى أنه منذ سنة 2000 تم إنجاز ستة أنظمة تحويل كبرى بطول 2.550 كم و تتمثل في تحويل عين صالح- تمنراست، تحويل بني هارون، تحويل تاقصبت، تحويل كدية أسردون، تحويل مستغانم-أرزويو-وهران و تحويل الشط الغربي.

أما فيما يخص المياه الجوفية أوضح أنه سُجّل حاليا ما يتوقّف 250.000 بئر مما يسمح بتوفير أكثر من 6 ملايين م3 سنويا ما يمثل 64 % من الانتاج الوطني مقابل 120.000 بئر في سنة 2000.

وفي إطار استراتيجية القطاع الرامية إلى تنويع مصادر المياه سمح البرنامج الوطني لتخلية مياه البحر من إنجاز 11 محطة لتخلية مياه البحر توفر 17 % من الانتاج الوطني للماء الشروب، على أن تصل النسبة إلى 25 % عند إستلام المحطات الأربعة التي تقرر إنجازها.

فيما يخص التزويد بالماء الشروب، أوضح السيد الوزير أن نسبة 98 % من الساكنة موصولة بشبكات التوزيع، التي تزايد طولها من 50.000 كم في سنة 2000 إلى أكثر من 127.000 كم حاليا، بحصة يومية للفرد تبلغ 180 لترا وتوزيع يومي لفائدة 78 % من المواطنين (40 % على مدار الساعة).

أما بالنسبة للصرف الصحي، فإن 91 % من الساكنة موصولة بشبكات التطهير، وتصل قدرة معالجة المياه القذرة إلى 941 مليون م3 في السنة بفضل استغلال 191 محطة تطهير، 166 منها أنجزت منذ سنة 1999. ويساهم هذا في الحفاظ على البيئة وصحة المواطن ويوفر مواردا إضافية يمكن إعادة استخدامها



مدينة.

-انجاز 03 محطات لمعالجة المياه على مستوى سدود اركيس، تشي حاف و محوان.

-تحويل المياه من بني ونيف الى مدينة بشار.

-إعادة تأهيل 03 محطات لمعالجة المياه في كل من سكيكدة، ميلة و مدية.

عقب مداخلة السيد الوزير، فسح المجال أمام أعضاء لجنة التجهيز والتنمية المحلية، الموسعة إلى أعضاء آخرين في مجلس الأمة، للتعبير عن انشغالهم وطرح تساؤلاتهم حول الموضوع، وذلك بالتطرق إلى مختلف المسائل المتعلقة بقطاع الموارد المائية في بلادنا.

وقد أشى أغلبية الأعضاء المتدخلين على الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا القطاع، كما استفسروا حول المسائل الهامة كعصرنة القطاع، وصيانة السدود وتمكين المواطن من تزويده بكميات كبيرة من مياه الشروب، والتكفل بكل مشكل الانقطاعات المتكررة للمياه خاصة في مناطق الهضاب العليا، وكذا استغلال الحواجز المائية ورفع التجميد عن المشاريع الكبرى.

ولفت الأعضاء الانتباه إلى ضرورة صيانة شبكات المياه، والتي غالباً ما تتسبب في تسرب كميات كبيرة من الماء.

كما تطرق الأعضاء إلى المشاريع التي تمّ الشروع في إنجازها ولم تُسلم بعد، ملحين على ضرورة إيلاء العناية الكاملة للدراسات والحرص على احترام آجال الإنجاز وضمان النوعية لتقادي إعادة تقييم المشاريع.

هذا، وركز الأعضاء في تدخلاتهم واستفساراتهم أيضاً على ضرورة مواصلة مجهود الدولة في توسيع وعصرنة القطاع.

وقد تكفل السيد وزير الموارد المائية، بتقديم مزيد التوضيحات والشروحات في ردّه على ما تم التعبير عنه.

في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية بمعدل 400 مليون م3 في السنة.

وفي نفس السياق أكد السيد الوزير أن مياه الحفريات صحية وآمنة. كما أن الشروط التي وضعها القطاع فيما يتعلق بخصائصها الفيزيائية والكيميائية والمكروبيولوجية صارمة من حيث المعايير القانونية والتنظيمية السارية لمراقبة ومتابعة نوعية المياه. وأوضح أن القطاع يتوفر على أكثر من 198 مخبر لتحليل المياه عبر التراب الوطني- تسند لهم مهمة المراقبة- وهي تابعة للجزائرية للمياه و لشركات -SEAAL- SEOR-SEACO- زيادة على الوكالة الوطنية للموارد المائية ANRH.

وأشار الوزير على وجه الخصوص إلى مشاريع تحويل سد موان نحو سطيف تحويل سد اركيس نحو ام البواقي وتحويل الشط الغربي ولايات النعامة نحو جنوب تلمسان وسيدي بلعباس وكذا تحويل سد تيشي حاف إلى بلديات شمال ولاية برج بوعرييج.

وأوضح السيد نسيب بأن المواطنين سيلاحظون تحسنا ملحوظا- قبل نهاية سنة -2018 في الخدمة العمومية للماء الشروب والتي عرفت تذبذبا خلال صائفة 2017.

وتأتي هذه التطمينات بالنظر للمشاريع المبرمجة لتدعيم شبكة التوزيع في قطاع الموارد المائية إلى جانب المشاريع التنموية الجاري إنجازها والبرنامج الاستعجالي الذي تم رصده بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حيث يتوقع بلوغ نسبة تغطية 80 % من المواطنين بالتزويد اليومي (50 % على مدار الساعة).

وبخصوص المشاريع المبرمجة لسنة 2019، سيتم استلام مشاريع هامة اخرى أهمها:

-انجاز 3 سدود كبيرة بقدرة حشد 179 مليون م3، بولايات سوق اهراس، الطارف و باتنة.

-إعادة تهيئة شبكات الماء الصالح للشرب لـ 20

وزير السياحة والصناعات التقليدية يعرض استراتيجية تطوير القطاع في آفاق 2030

وعقب عرض السيد الوزير، ثمن أعضاء اللجنة وكذا أعضاء المجلس الحاضرين الجهود التي تبذلها الدولة لتطوير القطاع وترقيته، كما عبروا عن آرائهم من خلال الأسئلة والانشغالات التي طرحوها والتي تمثلت أغلبها حول المشاكل التي يعاني منها القطاع وتمحورت فيما يلي:

- العقار السياحي،
 - مناطق التوسع السياحي،
 - الاستثمار والتكوين،
 - إعادة الإعتبار للمؤسسات التكوينية في قطاع السياحة والصناعة التقليدية،
 - رسكلة موظفي قطاع السياحة والصناعة التقليدية،
 - تسويق منتجات الصناعة التقليدية وتطويرها،
 - عصنة القطاع السياحي وإتباع معايير دولية في ذلك،
 - تأهيل المنشآت السياحية،
 - الاستراتيجية المتبعة في استقطاب السياح الأجانب،
 - تنظيم عمل الوكالات السياحية،
 - تطوير السياحة الداخلية،
 - تشجيع السياحة الصحية،
 - تدعيم المنظومة التشريعية في مجال السياحة والصناعة التقليدية .
- هذا وقد أجاب عليها السيد الوزير بمزيد من الشرح والتوضيح .

وأوضح أن العديد من العراقيل والصعوبات التي تعترض النشاط السياحي ناتجة عن إفرزات المحيط مما إستلزم إيجاد آليات ناجعة للتعامل والشراكة مع القطاعات ذات الصلة مثل : النقل والإتصال والثقافة والفلاحة بهدف دعم الحركة السياحية الوطنية .

وأضاف أن الجلسات الوطنية التي ستعقد في الفترة ما بين 21 و22 جانفي 2019، والتي سبقتها الجلسات الجهوية خلال الثلاثي الرابع من هذه السنة ستتمكن من تقديم تقييم موضوعي لوضعية السياحة في بلادنا وتسطير برنامج عمل ملائم لدفع الحركة السياحية الوطنية، ودعم وتيرة تطويرها إلى آفاق 2030 .

كما تطرق إلى نشاط السياحة التقليدية الذي فرض نفسه كمشاغل خلاق للثروة وأكد إستحداث حوالي 933.000 منصب شغل و 361 ألف نشاط حريري، كما حقق إنتاج داخلي يقدر بحوالي 334 مليار دينار جزائري .

وأشار إلى برنامج عمل تطوير الصناعة التقليدية وإلى المحاور التي يقوم عليها، وأفاد أنه سيتم مواصلة الجهد لتحقيق أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2030 ودعم برنامج تطوير الصناعة التقليدية، مضيفا أن سنة 2019 ستشهد إنطلاق إنجاز مشاريع سياحية مهيكلت داخل مناطق التوسع السياحي وإستلام عدد كبير من المشاريع قيد الإنجاز، كما سيتم أيضا القيام بعدة مبادرات جديدة لتشجيع السياحة الداخلية، مع وضع حيز التنفيذ لمخطط وطني لتصدير المنتجات الصناعية التقليدية بالخارج .



في إطار جلسات الاستماع التي تنظمها اللجان الدائمة لمجلس الأمة، نظمت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، جلسة استماع للسيد عبد القادر بن مسعود، وزير السياحة والصناعة التقليدية، يوم الثلاثاء 11 ديسمبر 2018 بمقر المجلس، حول موضوع «السياحة عامل نمو وقيمة مضافة: حصيلة وآفاق» وذلك بحضور السيد محبوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان، والسيد الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة. قبل إفتتاح الأشغال، وبمناسبة الذكرى الثامنة و الخمسين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 وقف الحاضرون دقيقة صمت ترحما على أرواح شهداء ثورة نوفمبر المجيدة.

عصرية تقدم معلومات ميدانية لتسهيل إقامة وتجوال السياح عبر التراب الوطني.

كما أشار إلى أن التحسن الحاصل في مجال الخدمات كان بفضل عملية مراجعة المنظومة التكوينية وعصرنتها، مع تأهيل مرافق سياحية وفندقية تابعة للقطاع العام .

وأضاف أنه وعلى إثر تشخيص للقطاع والذي تم بصفة علمية وإحتراافية حددت مواطن قوة وضعف السياحة في الجزائر تم وضع المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) والذي يعد الإطار المرجعي الرسمي لتطوير السياحة الوطنية، كما حدد الآليات العملية في تحقيق الأهداف المقصودة، خصوصا في بناء وجهة سياحية جذابة قادرة على استقطاب الأسواق الخارجية وقابلة لتغطية الطلب الداخلي من العطل والترفيه .

وفي إطار عمليات التقييم المتواصلة لبرنامج تطوير السياحة في الجزائر أكد السيد الوزير أنه قد حدثت قفزة نوعية في القطاع وذلك بعد العجز الذي كانت تعاني منه البلاد في مجال طاقات الإستقبال، فمن حوالي 60 ألف سرير في بداية إنطلاق المخطط أصبحت اليوم الحظيرة الفندقية تتوفر على 125 ألف سرير مع وجود 101762 سرير في مرحلة الإنجاز .

وأوضح السيد الوزير أن التطور الملحوظ في إستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام وتوظيفها ستعمل على تلميع صورة السياحة بالجزائر، مع إستحداث آليات جديدة كإنطلاق بوابة السياحة بالجزائر وكذا عدة وسائل

والصناعة التقليدية مؤخرا، في فعاليات المؤتمر الرفيع المستوى للاقتصاد الأزرق، وأجندة التنمية المستدامة آفاق 2030 بنبروبي (كينيا)، والتي تم التأكيد خلالها على أن الاقتصاد الأزرق بمثابة عامل اقتصادي أساسي وأكثر من ذلك فهو وسيلة لتحقيق الرفاهية للمجتمع وللأجيال القادمة.

في بداية عرضه أثنى السيد الوزير على الاهتمام الذي توليه لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بمجلس الأمة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والذي يترجم العناية الخاصة التي توليها الدولة للسياحة كقطاع محوري خلاق للثروة وعامل مدعم للنمو الاقتصادي خارج المحروقات .

وأوضح إلى أن النهوض بالسياحة الوطنية ليس مجرد خيار ظريفي بل هو بمثابة حتمية تملئها تطلعات بلادنا لبناء إقتصاد فعال مبني على تنويع مصادر الدخل، في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

في كلمته الترحيبية، أكد السيد عبد الحليم لطرش، رئيس اللجنة، على أهمية السياحة في التنمية الاقتصادية للبلاد كثروة بديلة، فهي اليوم تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم ومصدر مهم للعملة الصعبة.

وأفاد أيضا أن التنوع السياحي الذي تزخر به البلاد بشقيه، الطبيعي والثقافي، يجعلها أكثر تميزا عن باقي دول العالم في هذا المجال، وخاصة وأنها مهد للحضارة الإنسانية وشاهد حي على انتمائها للفضاء الإسلامي والعربي والأمازيغي وكذا المتوسطي والإفريقي وتحدث أيضا عن تعدد التقاليد والفنون والعادات عبر ربوع الوطن من خلال الصناعة التقليدية.

كما تطرق لمشاركة السيد معالي وزير السياحة



حماية الحظيرة السكنية

التكاليف التي تتطلبها هذه الأحياء من صيانة ، حراسة ، تنظيف ،

تنظيم حملات إشهارية وترويجية عبر مختلف وسائل الإعلام المسموعة المرئية والمكتوبة على مستوى الوطني والمحلي لتحسيس المواطنين بضرورة الحفاظ على الممتلكات الوطنية .

• إلزام كافة المرقين العقاريين بتسيير الأحياء المنجزة لمدة سنتين على الأقل

• العمل على ترميم وإعادة تأهيل المباني القديمة

ملعنا في الأخير أن وزارته بصدد تحضير ملف لإعادة بعث نشاط البواب في إطار مساعي الحكومة للمحافظة على الممتلكات العمومية من جهة والسهر على راحة المواطنين من جهة أخرى .

مضيفا أن قطاعه قد حقق خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2018 تسليم أكثر من 4 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ ، وفي إطار حماية هذه الحظيرة السكنية ووضع حد لمظاهر الإهمال اتخذت الدولة جمل من التدابير والإجراءات وهي :

• سعي دواوين الترقية والتسيير العقاري ضمان ترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار لها وصيانتها

• اعتماد القائم على إدارة أملاك أو المتصرف كما كان يسمى سابقا في تسيير الملكية المشتركة حيث يتركز تدخله على ضمان سيرورة الصيانة والحراسة والعناية بالمساحات الخضراء وتحصيل الأعباء المشتركة

• اعتماد شركات التسيير العقاري التابعة لوكالة عدل لتسيير أحياء وسكنات البيع بالإيجار ، مع إشراك المواطن في تسديد بعض

• ردا عن سؤال السيدة عائشة باركي، عضومجلس الأمة، عن الإستراتيجية الوطنية المتخذة للحفاظ على الحظيرة السكنية ؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد الوحيد تمار، أن قطاع السكن والعمران يعتبر من أولويات الدولة قصد ضمان استقرار المواطن باعتباره العامل البشري والمحرك الأساسي لمختلف

قطاعات التنمية ، وعليه خصصت الحكومة ومن خلالها وزارة السكن والعمران والمدينة برنامجا سكنيا مكثف متنوعا حسب تنوع فئات المجتمع وذلك عبر ربوع الوطن .



عقد مجلس الأمة يوم الخميس 15 نوفمبر 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة.

الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، وزير العلاقات مع البرلمان، السيد محبوب بدة.

وكانت الأسئلة الشفوية المبرمجة في هذه الجلسة على النحو الآتي:

البنائات الفوضوية..

• ردا عن سؤال السيد سؤال عبد القادر مولخوة، عضو مجلس الأمة، عن ظاهرة البنائات الفوضوية التي لا تزال تغزو معظم مدننا؟



أوضح وزير السكن والعمران

والمدينة السيد عبد الوحيد تمار ، أن الدول بدلت وما تزال تبدل مجهودات معتبرة للقضاء على ظاهرة البنائات الفوضوية ، وأن مصالح وزارته تولي أهمية بالغة للتكفل بهذه الظاهرة من أجل الحفاظ على الوجه العمراني الأصيل لمدننا ووقف كل أشكال التعدي على الأملاك العمومية للدولة ، وذلك من خلال ترسانة قانونية تضبط عملية الرقابة وكذا تعيين أعوان مؤهلين قانونا من أجل البحث ومعاينة المخالفات العمرانية ، وعليه فإن كل بنائة حسب الوزير لا تقبل تسوية في إطار أحكام القانون 08-15 الذي يحدد قواعد المطابقة البنائات وإتمام إنجازها فهي معرضة للهدم بعد صدور محضر معاينة المخالفة من طرف مفتشي التعمير ورئيس المجلس الشعبي البلدي والي الولاية .

مضيفا أنه في إطار القانون 08-15 المحدد للقواعد مطابقة البنائات وإتمام إنجازها والذي جاء لمعالجة وضعية البنائات غير المرخص بها أو التي تجاوزت أجل إنجازها ، قد سجلت الوزارة 873373 ملف مودع لدى مختلف بلديات الوطن حيث تم إلى حد الآن دراسة 624539 ملف تم

تسجيل شهادات المجاهدين

• ردا عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، حول تسجيل شهادات المجاهدين بالصوت والصورة؟



أوضح وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني، أن قطاع المجاهدين يعكف على جمع الشهادات الحية من أفواه المجاهدين والمجاهدات ممن عايشوا الأحداث إبان الاستعمار الفرنسي، وتعد هذه المهمة من بين المهام الأساسية والرئيسية التي تسهر عليها هيئات والمؤسسات التابعة لقطاع المجاهدين ، حيث كلفت هذه الأخيرة والمثلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، والمتحف الوطني للمجاهدين والمتاحف الجهوية والولائية والمديريات الولائية للمجاهدين كلها تم تكليفها بالتنقل إلى منازل المجاهدين لتسجيل شهاداتهم الحية بالصوت والصوت ، فضلا عن ذلك تم تكليف مراكز الراحة التابعة للمجاهدين بمهمة تسجيل الشهادات الحية خلال تواجد المجاهدين في تلك المراكز.

وقد توصل قطاع المجاهدين من جمع حجم ساعي هائل من هذه الشهادات



الحية، والتي تعد مكسبا للجزائر والجزائريين ، وقد تم تمحيصها وحفظها ضمن وسائل تكنولوجية تجعل منها رصيذا تاريخيا يتداول عبر الأجيال ومادة خام يتم استغلالها في مختلف الأبحاث والأعمال التاريخية والنشاطات التاريخية والوطنية ، مؤكدا أن هذه العملية مازالت متواصلة وستستمر إلى أن نتوصل إلى حفظ الذاكرة الوطنية وتفاصيل ثورة التحرير تلبية لرسالة الشهداء ورسالة نوفمبر العظيمة.



رخصة اقتناء السيارات

مضيفا أن هذا الامتياز يخص السيارات المهيأة خصيصا بما يسمى VSA وهي سيارات مهيأة خصيصا لفئات المعطوبين والمعوقين ، في حين يتم حاليا اقتناء سيارات سياحية عادية .

أما بخصوص استيراد السيارات بطريقة مباشرة عن طريق البنك المركزي فالموضوع يحتاج إلى إجراءات تشاورية مع المصالح المختصة واقتراح تدابير اختصاص قوانين المالية فقط.

من جهة أخرى أعلن الوزير أن وزارته خطت خطوات جبارة في مجال تبسيط إجراءات الإدارية وتحسين الخدمة العمومية واللامركزية بما فيها تسليم رخصة اقتناء السيارات التي أصبحت تسلم لأصحابها في حينها وذلك عبر كامل التراب الوطني.

مؤكدا في الأخير أن تخفيض مدة هذا الامتياز لا يمكنها أن تتم إلا في إطار تشاور وتسيقي بين مصالح وزارة المالية ونظرا لما تدره من آثار مالية وأثر قانونية وتنظيمية محددة مرتبطة أساسا بالوضعية المالية الاقتصادية العامة وبالتالي تحديد آجال مستفيضة تتعلق بالتوقعات وتتلاءم ماليا مع الوضعيات.

• ردا عن سؤال السيد محمد زوييري، عضو مجلس الأمة، حول تخفيض مدة الإستفادة من رخصة إقتناء سيارة سياحية من 5 سنوات إلى 3 سنوات؟



أوضح وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني، أن رخصة اقتناء السيارات السياحية تعتبر من الامتيازات الممنوحة للمجاهدين وذوي الحقوق حيث يستفيد من هذا الامتياز معطوبي حرب التحرير الوطني الذي تساوي نسبة عطبتهم أو تفوق 60 بالمائة ، وكذا أبناء الشهداء وبنات الشهداء المعاقين وتكون هذه الاستفادة كل خمس سنوات (5)

منوها أن هذا الامتياز الممنوح لهذه الفئة أقرته قوانين المالية وأن وزارة المجاهدين تعمل وفق اختصاصها لتنفيذ قوانين الجمهورية وتسمى وفق الإمكانيات المتاحة لتكفل بكل الانشغالات التي تخص المجاهدين وذوي الحقوق في إطار ما يسمح به التشريع الجزائري .

الحفاظ على القدرة الشرائية..



• ردا عن سؤال السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن في ظل ارتفاع أسعار بعض المواد؟

أوضح على السيد وزير التجارة السيد سعيد جلال، أن تحرير التجارة الخارجية كخيار إستراتيجي إعتدته الحكومة قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي كان مرفوقا بإجراءات احترازية

ترمي إلى حماية القدرات الإنتاج الوطني وتقليص فاتورة الإستيراد، وهي إستراتيجية تشكل أحد أهم أولويات الحكومة خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتميز بتراجع في المداخل من العملة الصعبة وما ينجز عنه في عجز في ميزان المدفوعات الخارجية .

كما عملت الحكومة على وضع نظام جديد



لتأطير التجارة الخارجية وحماية القطاع الوطني المنتج من منافسة المنتجات المستوردة والذي دخل حيز التطبيق مع مطلع شهر جانفي 2018، وهو النظام الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2018 والمتعلقة بفرض إجراءات خاصة في تأطير الإستيراد بعص السلع، حيث ترمي هذه الإجراءات بالدرجة الأولى حماية ودعم القدرات الصناعية والفلاحية وتشجيعها بشكل أفضل بما يسمح بمتطلبات السوق الوطنية من مختلف السلع بالكمية والنوعية المطلوبين.

محطة برية لبومرداس..



المحطات . حيث يتم حاليا التنسيق مع الولاية لإعطاء الأوعية الموجودة على مستوى الولايات بعد الانتهاء من الدراسات ومنحها عن طريق الامتياز إلى الخواص لاستغلالها.

عملية إنشاء محطة برية بولاية بومرداس عند تسحن الأوضاع المالية للبلاد وسيتم تمويلها عن طريق الخزينة العمومية.

معلنا في السياق ذاته أنه ولعدم تعطيل تلك المشاريع في الظروف الحالية فقد فتحت الوزارة المجال أمام الخواص لإنجاز تلك

• ردا عن سؤال السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، حول عدم استفادة ولاية بومرداس من محطة برية للمسافرين؟

أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الفني زعلان، أن برنامج الحكومة مكن إلى يومنا هذا من استلام 85 محطة برية من مختلف الأصناف، 77 محطة هي في حيز الإستغلال فيما يجري حالي تجهيز المحطات 8 المتبقية قصد الشروع في استغلالها في المستقبل القريب.

وبخصوص ولاية بومرداس فأوضح الوزير أنه كانت مبرجمة بها محطة برية، إلا أنها عرفت تأخرا بسبب تغيير القطعة الأرضية لإنجازها مرتين كما عرفت تأخرا بسبب الإجراءات البيروقراطية إلى أن حلت سنة 2014 والتي تزامنت مع صعوبة الظروف المالية الصعبة للبلاد فتم تجميد المشروع. وأنه سيتم تسجيل



اللغة العربية واللافتات الإشهارية..



• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، حول دور وزارة التجارة في فرض استعمال اللغة العربية على اللافتات الإشهارية؟

أوضح وزير التجارة السيد سعيد جلاب، أن الدولة قد عمدت إلى تقنين استعمال اللغة العربية من خلال القانون رقم 05-91 المؤرخ في 15 جانفي 1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية المعدل والمتمم لا سيما المادة 20 منه، حيث أعطى هذا القانون دفعا إضافيا نحو تعريب المحيط وحسن الاستعمال اللغة العربية، غير أن الطابع العام للمادة 20 فتح الباب للتأويل واسعا ومن تم تملص الكثير من المعنيين من تطبيق القانون، مضيفا أنه في الوقت الذي اجتهدت فيه الهيئات الرسمية للدولة في التقيد بهذه الأحكام وتنفيذها على جميع اللافتات واللوحات الدالة عليها، فإن باقي مكونات المحيط لم تستجب نسبيا لهذا الإلزام القانوني خاصة في المدن الكبرى.

باستمرار على تطبيق الصارم لهذه النصوص وتوقيع العقوبات القانونية المناسبة على من يخالفها من متعاملين اقتصاديين خاصة فيما يتعلق بشروط الوسوم والزامية استعمال اللغة العربية على بطاقة المنتج بطريقة سليمة وغير قابلة للمحو، وفي هذا السياق سجلت مصالح الرقابة وقمع الغش خلال 10 الأشهر الأولى من سنة 2018 حوالي 649 ألف تدخل على مستوى السوق الوطني نجم عنها معاناة ما يفوق 65 ألف مخالفة وتحرير ما يتجاوز 62 ألف محضر متابعة و غلق 3838 محل تجاري للمخالفة

أما فيما يخص اختصاص وزارة التجارة فهي تعمل على إلزام كل متدخل في العملية عرض المنتجات الإستهلاك بإعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتج باللغة العربية أساسا حيث ينص القانون رقم 03-9 المؤرخ في فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش المعدل والمتمم لا سيما المادة (18) منه على أنه يجب أن تحرر بيانات الوسوم وطريقة الاستخدام ودليل الاستعمال وشروط ضمان المنتج وكل معلومات أخرى منصوص عليها باللغة العربية أساسا.

وعلى الصعيد العمل الرقابي فإن أعوان الرقابة التابعين لوزارة التجارة حريصون

مراقبة المياه المعدنية..

كما أعلن الوزير أن أي منتج يعرض لتداول في السوق الوطنية يجب أن يكون معرفا ومميزا عن طريق الوسم المبين خارجيا وظاهرا بوضوح على غلاف المنتج، وعليه فإن المياه المعدنية أو مياه المنايع المعبأة في قوارير تخضع لهذا الإلزام القانوني بهدف توضيح المميزات والبيانات اللازمة لها تقاديا لأي غش يمكن أن يضر بالمستهلك، كما أن تجارة المياه تخضع لرقابة المسبقة من خلال إجراءات منح الرخص من خلال استغلال الينابيع التي تتم على مستوى اللجنة متعددة القطاعات يرأسها وزير الموارد المائية، حيث تنظر هذه اللجنة بطلبات استغلال المياه على أساس ملفات تتضمن كل شروط القانونية اللازمة خاصة المتعلقة بسلامة المنتج وصحة المستهلك.

معلنا في الأخير أن عدد المتعاملين الناشطين على مستوى السوق الوطنية يبلغ حاليا 42 متعامل 25 امتياز لإستغلال المياه المعدنية و 17 لمياه المنبع، وأن كل الوحدات الإنتاجية لهذه المادة الحساسة تخضع لرقابة صارمة من طرف مصالحنا عن طريق الرقابة الوثائقية ورقابة على مراحل الإنتاج والرقابة التحليلية.

• ردا عن سؤال السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المطبقة من طرف مصالح الرقابة في مراقبة تجارة المياه المعدنية؟

أوضح وزير التجارة السيد سعيد جلاب، أن المياه المعدنية تعتبر من بين المنتجات الحساسة التي تحظى بأهمية بالغة والمصنفة من أولويات العمل الرقابي لوزارة التجارة، وذلك من أجل تفادي كل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة المستهلك، حيث تخضع الوحدات الإنتاجية للمياه بانتظام لعمليات رقابة دورية من قبل مصالح الوزارة بهدف استباق كل ما من شأنه أن يشكل خطرا على صحة المستهلك، وفي هذا الإطار بلغت حصيلة الرقابة على وحدات المحلات إنتاج المياه والمشروبات خلال 10 أشهر الأولى خلال السنة الحالية 2018 ما يفوق 17 ألف تدخل شملت وحدات الإنتاج والمحلات الجملة والتجزئة والتي أفضت إلى تسجيل 461 مخالفة وتحرير 448 محضر متابعة وغلق 92 محل تجاري.



الشلف ومشروع "ترامواي" ..

• ردا عن سؤال السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة، عدم استفادة ولاية الشلف من مشروع ترامواي؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الفني زعلان، أن

إستراتيجية عصرية النقل الحضري الذي يعمل قطاع الأشغال العمومية والنقل على تجسيدها على أرض الواقع، يهدف إلى توفير وسائل نقل عصرية للمواطنين، وأن الترامواي هو وسيلة نقل عصرية وقد أثبت نجاعته رغم حداثة التجربة، وسمح بتقل المواطنين داخل المدينة ومكن نسيبا من استغناء عن السيارات ما سمح في تخفيف من الازدحام في المدن. وبخصوص ولاية الشلف فقد تمت المبادرة بإدراج دراسة لإنجاز ترامواي بهذه المدينة غير أنه لم يتسنى القيام بدراسة جدوى لعدم كفاية الغلاف المالي آنذاك. مؤكدا أنه مع تسحن الظروف المالية للبلاد فسيتم تجسيده ويرفع التجميد عنه.



تنقل موظفي وزارة التربية!!

من طلب على المنصب الواحد، فإن المعايير الذي يعتمد للفصل هو مقياس الحركة حسب التقية المعتمدة في المنشور المتعلق بحركة تنقل للموظفين لسنة 1990 المكمل في 2006 والذي يجمع بين المؤهلات والشهادات العلمية والكفاءة المهنية الأقدمية العامة والإقدمية في الرتب وفي المؤسسة للإلتحاق والوضعية العائلية والعلاوات والإجازات وكذا العقوبات التأديبية.

مذكرة أن تلك الحركة تتم على المستوى المحلي سواء تعلق الأمر بالتوظيف أو الترسيم أو الترقية أو غيرها من الحالات يكون عليها الموظف طيلة مساره المهني إلى غاية خروجه من المهنة. وخلال كل هذه المراحل للموظف الحق في الحركة داخل الولاية أي التنقل من مؤسسة إلى مؤسسة بعد التسجيل في الجداول السنوية للحركة التنقلية في حدود المناصب المالية الشاغرة وفق نصوص الأساسية والتنظيمية التي تحدد الإطار العام للحركة.

• ردا عن سؤال السيد عبد الحليم لطرش، عضو مجلس الأمة، حول المعايير المعتمدة في منح رخص الدخول المؤقتة للموظفين الراغبين في تنقل بين الولايات؟



أوضحت السيدة وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط، ان عملية النقل هذه تكون بصفة استثنائية جد ، ذلك أن الأولوية في التوظيف على المناصب المالية الشاغرة للسنة الدراسية تكون على أساس الأولوية في القائمة الأساسية ثم القائمة الاحتياطية ثم تأتي إن بقيت مناصب شاغرة تكفل بعملية النقل دخول إلى الولاية ، حيث يكون تخصيص هذه المناصب بعدد الطلبات الموجودة في حدود المناصب المالية والبيداغوجية المتوفرة ، وعند حدود المناصب المالية والبيداغوجية المتوفرة وعند وجود أكثر



الأسئلة الشفوية
2018/11/29

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 29 نوفمبر 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد محمد السعيد سعيداني، نائب رئيس المجلس، خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة.

الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، وزير العلاقات مع البرلمان، السيد محجوب بدة.

وكانت الأسئلة الشفوية المبرمجة في هذه الجلسة على النحو الآتي:

عقود الشراكة.. وشروطها!!

مع أشخاص طبيعيين ذو الجنسية الجزائرية ومعتادين خاضعين للقانون الجزائري ويكون جميع أصحاب الأسهم من ذوي الجنسية الجزائرية. وتكون الشراكة في هذا الإطار اتفاق يساهم فيه كل شريك بجزء من وسائل الإنتاج بهدف جني وزيادة وتأمين ورفع القدرات الإنتاجية للمستثمر.

ومن أجل الحماية القانونية لأشخاص الذين يرغبون بعقد شراكة مع مستفيدين من عقود إمتياز بادر قطاع الفلاحة بإعداد منشور وزارتي مشترك رقم 1009 المؤرخ في 5 ديسمبر 2017 والمتضمن إجراء تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأحكام الخاصة للدولة والذي يهدف إلى توضيح بعض الأحكام القانون رقم 10-03 وبعض نصوصه التطبيقية وكذا تبسيط وتوحيد إجراءات تنفيذها ومنها مبدأ الشراكة واحترام نسبة المشاركة المحددة بنسبة 34-66 بالمائة عملا بالأحكام المادة 62 من القانون المالية التكميلي 2009 ما يضمن مشاركة المستفيد من النشاط الفلاحي للمستثمر

أما بخصوص العقود المبرمة من قبل اعتماد قاعدة 66/34 بالمائة فأوضح الوزير بأنه يقع على طرفي العقد الالتزام بالقاعدة الجديدة أو الإبقاء على القاعدة موضوع الشراكة تحت مسؤولية الطرفين.

• ردا عن سؤال السيد الطيب جبار، عضو مجلس الأمة، المتعلق بمصير عقود الشراكة التي أبرمت قبل اعتماد قاعدة 66/34



أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي، أنه تم وضع برنامجا وطنيا لتشجيع الإنتاج الفلاحي وتشجيع الشعب الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام للبلاد ، ونظرا للوضعية السائدة على مستوى المستثمرات الفلاحية بصفة عامة رأت الوزارة أنه من الضروري إعادة تأهيل وبعث الديناميكية في هذه الفضاءات الفلاحية باعتبارها وحدات إنتاجية بامتياز ذات إمكانات كبرى عن طريق استقلالها . وأمام الصعوبات التي تجابه هذه المستثمرات اعتمدت السلطات العمومية تنظيميا يرتكز أساسا على فتح مبدأ الشراكة عملا بأحكام المادة 21 من القانون رقم 10-03 الذي يحدد شروط استقلال الأراضي التابعة لأحكام الخاصة للدولة ، حيث سمح القانون لصاحب المستثمرات الفلاحية حق إبرام عقد شراكة بموجب عقد رسمي مشهر

متوسطة لـ "فازا" بجيجل..

• ردا عن سؤال السيد عبد المجيد بوزريعة، عضو مجلس الأمة، حول إفتقار التجمع السكاني «فازا» بولاية جيجل على متوسطة ؟



أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط، أن منطقة « فازا » ببلدية القنار بولاية جيجل هي تجمعات سكانية متفرقة عدد سكانها الإجمالي 6250 نسمة ، أما التلاميذ بهذه المنطقة فيبلغ عددهم 466 تلميذ يتمرسون في ظروف عادية وهم موزعين على متوسطتين، 360 تلميذ يتابعون دراستهم بمتوسطة « غدير عمار » والتي تبعد عن مقر المدينة بحوالي 2 كلم ، أما المجموعة الثانية من تلاميذ المنطقة وعددهم 106 فهم يتابعون دراستهم بمتوسطة « بوكليات فرحات » التي تبعد عن مقر المنطقة بحوالي 2 كلم. مؤكدة في سياق ذلك أن تلاميذ التجمع السكاني « فازا » يتمرسون في ظروف جد عادية حيث يستفيدون من النظام النصف الداخلي ومن النقل المدرسي حيث تم تخصيص 4 حافلات لهذا الغرض.



مشيرة إلى أنه تم تقديم طلب لتسجيل متوسطة بهذه المنطقة ضمن المخطط الخماسي (2015-2019) وأعيد طلبه من خلال المخطط (2019-2021) وأنه من بين أهم الحلول التي يمكن اللجوء إليها في هذه الظروف هو توسيع الشبكات الداخلية بمختلف الأطوار التعليمية خاصة في مرحلة التعليم الإلزامي .

مركز امتحان بلدية عمر ادريس..

• ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بفتح مركز امتحان للمرشحين الأحرار لشهادة البكالوريا ببلدية عمر ادريس؟



أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط ، أن الوزارة تسجل كل سنة عدد محدودا جدا من المرشحين الأحرار لشهادة البكالوريا في مختلف بلديات ولاية



إليزي ، لذلك يتم الإكتفاء بمركز امتحان بمقر الولاية ومركز آخر بمقر المقاطعة الإدارية « جانت » مضيضة أنه خلال دورة 2018 بلغ عدد المرشحين الأحرار لشهادة البكالوريا ببلدية برج عمر ادريس 19 مترشحا، وعليه يعتذر فتح مركز آخر للأحرار بهذه البلدية لأن التنظيم المعمول به في الامتحانات المدرسية الوطنية يشترط الفصل بين المرشحين الأحرار والمتدرسين ، كما أن المرشحين الأحرار ملزمون باجتياز امتحان شهادة البكالوريا بمقر الولاية.



أهداف الجلسات الفلاحية..

ردا عن سؤال السيد مصطفى جفدالي، عضو مجلس الأمة، عن الأهداف المسطرة للوزارة بعد عقد

الجلسات الفلاحية ؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد عبد القادر بوعزقي، أن الورشات التي انعقدت أثناء الجلسات الفلاحية كانت فضاء

للتشاور والتعاون والنقاش بين مختلف المشاركين ، وقد تطرقت لأهم القضايا التي تهم القطاع ومنها مسألة العقار والري الفلاحي والتمويل والاستثمارات الفلاحية والزراعية والغذائية والتصدير وترقية الشعب والثروة الغابية والصيد البحري وتربية المائيات ... وقد خلصت إلى 86 توصية شملت كل الجوانب التي نوقشت خلال الورشات. مضيفا أنه عقب هذه الجلسات أقرت الحكومة وضع آليات لمتابعة تنفيذ التوصيات من خلال إنشاء 5 أفواج عمل تسعى إلى تطبيقها والسهر على تنفيذها.



المعنية لكشف وإحصاء كل مخالفات للقانون بمنع استعمال المياه الغير المعالجة في المحاصيل الزراعية وإجراء متابعات قضائية ضد المخالفين .

وعن البذور المحلية أوضح الوزير أن البذور المنتجة محليا متواجدة بوفرة وتغطي الاحتياجات الوطنية ، وأن قطاعه قد قام بوضع برنامج وطني حيز الإدماج خصص لتعزيز شعبة الإنتاج البذور والشتائل محليا لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني .

أما حول استعمال العشوائيات للمبيدات دون رقابة تقنية لعملية استيرادها فأوضح الوزير أن المعهد الوطني لحماية النباتات التابع للقطاع هو المعني بمختلف محطات هذه العملية ، وأنه يتم تحسيس الفلاحين حول استعمال المبيدات من قبل مختصين من المعهد والمرشدين الفلاحين عبر ربوع الوطن ، منوها في ذات السياق إلى أن الجزائر تستعمل كمية قليلة من المبيدات مقارنة بدول أخرى .

وحول أسباب ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء خلال صائفة 2018 فأرجعه الوزير إلى ارتفاع الطلب على هذه المنتجات كون هذه الفترة تتزامن مع العطل الصيفية ، إضافة إلى أن عدد كبير من المربين يتفادون هذا النشاط في هذه الفترة من السنة .

وبخصوص ظاهرة سقي الخضار والفواكه بالمياه الصرف الصحي ، فأوضح الوزير أن عملية مكافحة هذه الظاهرة هي من مهام السلطات الفلاحية بواسطة اللجان الولائية والدائرة المكلفة بذلك وبمشاركة جميع المصالح المحلية

التكفل بمرضى السرطان بوهران..

ردا عن سؤال السيد عبد الحق كازيتاني، عضو مجلس الأمة، المتعلق بنقص التجهيزات الطبية الخاصة بمعالجة مرضى السرطان على مستوى المؤسسات الصحية العمومية بولاية وهران؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حزبلوي، أن وزارة الصحة تعتبر مكافحة داء السرطان أولوية

صحية ، وأنه منذ سنة 2005 أقدمت الوزارة على تسجيل العديد من المشاريع من ميزانية التجهيز لإنجاز وتجهيز مراكز جديدة لمكافحة السرطان موزعة على مختلف مناطق الوطن إلى جانب القيام بعملية توسعة وإعادة تأهيل المراكز القديمة وتجهيزها وذلك لضمان توفير العلاج لمرضى السرطان بصفة فعالة وعادلة



التكفل بمرضى السرطان بوهران..

عبر كامل التراب الوطني.

وبخصوص ولاية وهران فإن الضغط الرهيب التي يشهدها كل من مركز « مسرعين » والمستشفى الجامعي لوهران قد عرف تراجعاً في عدد المرضى بعد أن تم فتح كل من مراكز مكافحة السرطان بكل من سيدي بلعباس وتلمسان ، وسوف يتحسن مستوى التكفل بمرضى السرطان أكثر بولاية وهران خلال الفترة القليلة القادمة بعدما اتخذت الحكومة قرار استلام جناح جديد لمعالجة مرضى السرطان بالمركز الإستشفائي الجامعي لوهران والذي خصص له مسرعين جديدين هما في طور الاقتناء. كما تقرر أيضا تزويد مركز « مسرعين » في القريب العاجل بمسرع ثان لاستبدال المسرع الذي وضع خارج الخدمة.

كما أعلن أن ولاية وهران قد حظيت باستفادة من مشروع إنجاز معهد لمرضى السرطان والذي يحتوي على مركز للبحث وتطوير العلاج مرضى السرطان وهو حاليا قيد الإنجاز.

أما بخصوص صيانة هذه الأجهزة التي غالبا



ما كانت تتعرض للعطب فلقد اتخذت الوزارة حسب وزير الصحة قرار يدخل حيز التنفيذ ابتداء من السنة المقبلة 2019 إعداد اتفاقيات لصيانة الأجهزة لفائدة كل المؤسسات التي تمتلك أجهزة لمعالجة مرضى السرطان التي يتم التكفل بها ماليا على حساب الصندوق الخاص بالسرطان.

مصلحة الاستعجالات الطبية بغليزان



ردا عن سؤال السيد محمد عرباوي، عضو مجلس الأمة، على ضرورة إنجاز وتجهيز مصلحة للاستعجالات الطبية بمقر ولاية غليزان؟



ذكر وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حزبلوي أنه تم رفع التجميد بولاية غليزان عن مشروع إنجاز مستشفى بطاقة 120 سرير «بميداس» موسى» وإنجاز مستشفى 60 سرير «بميداس» وإنجاز 3 غرف جراحية إضافية على مستوى المؤسسة الإستشفائية لغليزان .

إنجاز وتجهيز مصلحة للاستعجالات الطبية الجراحية بالمؤسسة الإستشفائية العمومية بغليزان ، فذكر الوزير أنه بعد القيام بدراسات تحليلية للخريطة الصحية والاحتياجات الحقيقية للمواطنين في مجال الاستعجالات على مستوى مدينة غليزان فقد تقرر إدراج طلب رسمي لدى مصالح الوزارة الأولى مؤخرا للمطالبة برفع التجميد عن إنجاز مصلحة الاستعجالات الطبية الجراحية تكون تابعة لمؤسسة الإستشفائية لغليزان وأن وزارته تنتظر رد الوزارة الأولى.

كما سيتم إنجاز وتجهيز معهد لتكوين الشبه الطبي ورفع التجميد عن إنجاز مركز أم والطفل وكذا إنجاز مستشفى للأمراض العقلية وإنجاز 4 عيادات متعددة الخدمات موزعة في السياق ذاته أن هذه الإنجازات سوف تدعم الخطيرة الحالية للمنشآت الصحية للولاية.

وبخصوص ملف رفع التجميد عن مشروع

المناوبة في الصيدليات

وعلى هذا الأساس قررت الوزارة وبمناسبة التحضير للنصوص التطبيقية لقانون الصحة الجديد بمراجعة نظام المناوبة وجعله



أكثر ملائمة مع الاحتياجات المواطنين بما يتلاءم وخصوصيات كل منطقة مع التأكد من تفادي كل التجاوزات التي قد تنجر عن الفتح العشوائي وغير المنظم لهذه الصيدليات.

معلنا أن الوزارة تعمل حاليا على تشجيع فتح الصيدليات على مستوى المناطق المعزولة والأحياء السكنية الجديدة لتقريب الصيدلية من المواطنين وضمان تغطية صيدلانية عادلة كما يتم التحضير لإدراج مبدأ الترخيص لفتح صيدليات تعمل وفق نظام 24/24 ساعة في بعض المناطق البعيدة والنائية . كما تم فتح موقع إلكتروني بعنوان seha-dz سيسمح للمواطنين من خلال المحمول من تحديد موقع تواجد الصيدلية المفتوحة المعنية بالمناوبة.

ردعن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، المتعلق بنظام المناوبة المطبق حاليا على مستوى الصيدليات الخاصة؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حزبلوي، أن اعتماد نظام المناوبة على مستوى الصيدليات الخاصة جاء تكريسا لمبدأ أساسي وهو مبدأ استمرارية الخدمة العمومية ، ونظرا للضغط من قبل الصيدليات الخاصة ، تقرر بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 20 أوت 2014 فرض المناوبة على كل الصيدليات بما فيها الخاصة وفقا لقائمة تم اعتمادها شهريا من طرف مدير الصحة والسكان لكل ولاية بالتشاور وبالتنسيق مع ممثلي أصحاب المهنة ، ولكن بالرغم من النتائج الإيجابية والارتياح الذي سجلناه منذ اعتماد هذه النظام خاصة في المدن الكبرى ما زالت الوزارة تتلقى شكاوي من طرف المواطنين خاصة في الهضاب العليا والجنوب.



استثمارات صائفة 2018 ذلك ما سمح بتحسين في التزويد بالماء الشروب عبر العديد من البلديات بالولاية حيث أصبحت 56 بلدية من أصل 64 بلدية تتزود يوميا بالماء بنظام 24 ساعة على 24 ساعة ، والأشغال جارية لـ 8 البلديات المتبقية وسيتم استلامها خلال السنة المقبلة .

وبخصوص تجديد قناة أميانت التي تحول المياه من « حقل نيرن » نحو قصر البخاري فأوضح الوزير أنه تم إنجاز الشطر الأول بـ 10 كلم، ونظرا لأهمية هذا المشروع للولاية تم إسناد المشروع بالتراضي لمؤسسة عمومية التي كانت تملك هذه القنوات وباشرت الأشغال وأن نسبة الأشغال بها وصلت 30 بالمائة وستسلم نهائيا شهر مارس المقبل.

ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، المتعلق بتزويد ولاية المدية بالماء الشروب ؟



أوضح السيد وزير الموارد المائية السيد حسين نسيب، أن وزارة الموارد المائية تعمل جاهدا في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة من أجل تحسين الخدمة العمومية للمياه وذلك من خلال إستراتيجية تدعيم إمكانيات حشد الموارد المائية وتزويد المواطنين بكمية كافية ومنظمة . منوها إلى أن ولاية المدية تتميز بعجز ملحوظ من حيث الموارد المائية وعليه فقد تم تسطير برنامج هام من حيث التزويد بالماء الشروب عن طريق تحويل المياه من الولايات المجاورة. هذه المشاريع مكنت اليوم بربط 9 ولايات انطلاقا من سد غريب بولاية عين الدفلى و 22 بلدية انطلاقا من سد « كودية يسردون » بولاية البويرة ، و 8 بلديات سيصلها الماء من حقل « بيرين » بولاية الجلفة ، ومحطة ضخ بالشفة بولاية البلدية لتزويد عاصمة الولاية .

منوها في ذات السياق أن ولاية المدية عرفت عدة

دور الصيانة ومهامها!!



وأنة على مستوى ولاية المدية تم إنجاز 22 دار للصيانة وهي بذلك الولاية التي تتوفر على أكبر عدد من هذه الهياكل عبر التراب الوطني نظرا لكثافة شبكة الطرق بها وخصوصيتها الطبيعية والمناخية.

العادية للطرق الوطنية والولائية ، وتنطلق منها يوميا الآليات وفرق الأعوان للتدخل في مختلف المقاطع الطرق في نطاق اختصاصها . أما مهامها الأساسية فهي ضمان الخدمة العمومية للطريق كتنظيف الخنادق وشبكات طرق مياه الأمطار ، ومراقبة شبكات الطرق ومساعدة مستعمليها .

• ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، عن العوائق التي جعلت دور الصيانة بولاية المدية لا تقوم بمهامها؟



أوضح وزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان ، أن الدولة تولي أهمية بالغة لدور الصيانة من أجل حماية المكتسبات والمنشآت لا سيما في مجال الطرق وعدم تضييع ما أنجز .



معلنا في ذات السياق أنه خلال سنة 2019 خصصت الدول أغلفة مالية مهمة قدرت بـ 25 مليار دج لصيانة الطرق .

موضحا أن دور الصيانة هي قسم فرعي إقليمي لمديرية الأشغال العمومية ويعرف بقسم المرفق العمومي للطريق، وقد أنشأ سنة 2009 وتعتبر هيكل دعم لوجيستيكي للقيام بعملية الصيانة



عقد مجلس الأمة يوم الخميس 20 ديسمبر 2018، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة.

الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، وزير العلاقات مع البرلمان، السيد محجوب بدة.

وكانت الأسئلة الشفوية المبرمجة في هذه الجلسة على النحو الآتي:

تطوير الرياضة.. ماهي العراقيل؟!

مدار هذه السنة ، حيث تم الحصول على 5835 ميدالية منها 220 ذهبية و 184 فضية و 197 برونزية).

كما احتلت الجزائر المرتبة الثانية خلال الألعاب الإفريقية الثالثة للشباب شهر جويلية بـ 226 ميدالية منها 71 ذهبية ، كما حققت في الألعاب الأولمبية للشباب بالأرجنتين بـ 5 ميداليات فضية وهذا الحدث حسب الوزير هو سابقة في تاريخ الرياضة الجزائرية .

مؤكدًا في الأخير أن السياسة التي انتهجتها الدولة في إطار تطوير الرياضة كانت عبر أسس صحيحة تهدف إلى التكوين والاستثمار في الشباب، بعدما تم إنجاز في السنوات الماضية 13 مركز تكوين على المستوى التراب الوطني ، فيبقى انتقاء المواهب وتوجيههم والعناية بهم على مستوى مراكز التكوين من أجل الحصول على المدى القريب نتائج إيجابية .



• ردا عن سؤال السيد محمد زوييري، عضو مجلس الأمة، نيابة عن السيد بن عمر برحال حول العوائق التي تعترض طريق تطوير الرياضة والنهوض بها؟



أعلن وزير الشباب والرياضة السيد محمد حطاب، أن السلطات العمومية قد قامت بمجهودات جبارة قصد تزويد جميع المناطق والبلديات بالمنشآت الرياضية الضرورية ، وأن تلك الإنجازات والمكتسبات والمنشآت الرياضية التي تم تحقيقها خلال عقدين من الزمن سمحت بالحصول على نتائج حسنة حققها الرياضيين في مختلف الرياضات الفردية والجماعية على



المحافظة على الموروث الثقافي!!



• تنظيم ندوات ولقاءات حول موضوع التفاعل بين السياحة والثقافة والموروث الثقافي.

• دعم الحركة الجمعوية التي تشغل في مجال السياحة.

وحول الحفاظ عن المعالم والآثار وحمايتها من التلف و الضياع أكد الوزير أنه من اختصاص وزارة الثقافة، وأن الدولة تخصص إمكانيات مالية ومادية معتبرة لهذا الغرض بالذات . حيث تمت دراسة 80 معلم سياحي وتهيأة

• ردا عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة للمحافظة على الموروث الثقافي والمعالم الأثرية وجعلها سند قوي للتنمية وللوجهة السياحية الوطنية؟



أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية السيد عبد القادر بن مسعود، أن السياحة الثقافية تعتبر من أهم الفروع السياحية التي يعتمد عليها لتحسين جاذبية الوجهة السياحية للجزائر .وأنها مرهونة بمدى قدرتنا على الاستغلال الأمثل لموروثنا الثقافي والمعالم الأثرية لتتبع عروضنا السياحية وأن الوزارة قد قامت بعدة مبادرات في هذه الاتجاه ومنها:



• إدراج المعالم والآثار وإبراز المقومات الحضارية والثقافية لكل الأقطاب السياحية الوطنية بدون استثناء على مستوى الأقاليم الترقية والترويجية في مختلف اللغات والمطبوعات

نقل المباريات.. والشركات المالكة لحقوق البث..



مؤكدًا في الأخير إلى أمل الجميع في إيجاد حل إشكالية البث التلفزيوني ضمن الإطار الإفريقي.

الرياضية الكبرى . معلنا أن الجزائر قدمت عرضا حول علاقة إفريقيا بالهيئات الرياضية الدولية خلال أشغال الدورة الثالثة للجنة الإتحاد الإفريقي التقنية المتخصصة للشباب و الثقافة والرياضة التي انعقدت يومي 21 إلى 25 أكتوبر 2018 بقصر الأمم نادي الصنوبر الجزائر ، حيث جاء في نتائج الجلسة المخصصة للرياضة في البند 73 ، تقديم العرض الذي بادرت به الجزائر وكان من نقاطه الهامة أنه يجب على الدول الإفريقية الأعضاء على التعاون وتقديم العروض لتشارك في استضافة الأحداث الدولية في إفريقيا ، وأن يكون لإفريقيا مواقف موحدة بشأن المسائل الرياضية الدولية . كما تدعم ببنود آخر يتمثل في تعزيز إستراتيجية التسويق والرعاية بغبة تحسين استخدام الفعال للموارد .

• ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لتمكين الجزائريين من متابعة أداء فرقهم الوطنية خارج الوطن على القناة الأرضية الجزائرية؟



أوضح وزير الشباب والرياضة السيد محمد حطاب، أن إشكالية البث التلفزيوني للمباريات والمنافسات والأحداث الرياضية الدولية يعود سببها أساسا للشركات المالكة لحقوق البث التي تتصرف بشكل غير مفهوم وهو ما يعقد الأمور، منوها في ذات السياق بجهود المؤسسة العمومية للتلفزيون للبحث عن حلول تمكن المشاهدين الجزائريين من متابعة الأحداث

الخدمة العمومية في الشواطئ؟

• ردا عن سؤال السيد مليك خديري، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لتحسين الخدمة العمومية على مستوى الشواطئ؟

أوضح وزير السياحة والصناعة التقليدية السيد عبد القادر بن مسعود، أن التحضير لموسم الإصطياف يحتل جانبا هاما من عمل الوزارة نظرا للطلب الداخلي واعتبارا للتوافد الكبير للمواطنين على الشواطئ والمناطق الساحلية وأن الوزارة تتدخل عبر مستويين. فاما الأول عبر استحداث لجنة وطنية لتحضير موسم الإصطياف تحت إشراف وزير الداخلية والتهيئة العمرانية بمشاركة قطاعات ذات الصلة بالموضوع مثل النقل التجارة.. وأن وزارة السياحة هي عضوا بارزا في اللجنة وتشارك في تمثيل برنامج عملها في هذا الشأن.

أما المستوى الثاني فتتدخل الوزارة في المهام المخولة لها لدعم الحركة السياحية الداخلية بالتنسيق والتعاون مع المتعاملين السياحيين في هذا الشأن عبر:

• تمكين الفنادق من استغلال الشواطئ المحاذية لها

• تكثيف عمليات المعاينة ومراقبة الشواطئ قبل استغلالها



• التنسيق محليا مع القطاعات المعنية لتكثيف النشاطات الثقافية والترفيهية لصالح المصطافين

• معاينة ومراقبة هياكل الاستقبال للتأكد من توفر ظروف الاستقبال والإقامة والجودة.

مؤكدًا في الأخير أن إعادة النظر في قوانين السياحة كالقوانين والأنظمة المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية توجد في مرحلة التحيين بهدف ملائمتها مع مستجدات تطور السياحة ببلادنا .



العيادات الخاصة.. وشروط الممارسة..



القيام حاليا بعملية تفتيش وتقييم شامل على المستوى الوطني بهدف تحيين البطايقية الوطنية للدواوين الطبية والعيادات الخاصة، مع إجبار أصحابها الذي استفادوا من اعتماد من قبل ظهور النصوص التنظيمية على احترام الإجراءات الجديدة التي أقرتها دفاतर الشروط، كما أن الوزارة وفي إطار القانون الجديد بصدد العمل على دمج هذه الدواوين ضمن الشبكة الوطنية الصحية التي تركز حاليا على الملف الإلكتروني الموحد للمريض، من أجل إنشاء منظومة صحية متكاملة تعمل في إطار متناسق وهرمي يطفى عليها طابع الخدمة العمومية بامتياز.

على مستوى مديريات الصحة . مضيفا أنه خلال سنة 2017 قام الأطباء المفتشين بـ 5676 عملية تفتيشية على مستوى الصيدليات الخاصة و 148 عملية في وحدات تصفية الدم و 77 عملية في مخابر التحاليل و 1237 في دواوين الأطباء العامين و 2779 عملية تفتيش على مستوى دواوين الأطباء الأخصائيين و 749 عملية في دواوين جراحة الأسنان، وأن كل هذه العمليات حسب الوزير نتجت عنها اتخاذ 35 قرارا بغلق نهائي أو مؤقت و 227 إنذار و 1141 إعداز و 13 توبيخ. مؤكدا في الأخير أن وزارة الصحة بصدد

• ردا عن سؤال السيد عبد الحليم لطرش، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لمتابعة نشاطات العيادات الخاصة من ناحية الخدمات المقدمة؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد حزيلوي، أن استغلال العيادات الخاصة وتنظيمها وسير نشاطها يخضع لشروط وكيفيات حددها قانون الصحة الجديد في قسمه الرابع، منها في السياق ذاته أن اعتماد هذه العيادة الخاصة لا يتم إلا بعد معاينة ميدانية تقوم بها المصالح المختصة للتحقيق من توفر مختلف الشروط من نظافة، تهوية، وجود قاعة انتظار، دورات مياه... إلخ وأنها مطابقة لدفتر الشروط. وبعد فتحها وعند نشاطها تخضع لمراقبة وتقييم دوري ضمن برنامج مسطر مسبقا وبصفة فجائية من طرف الأطباء المفتشين المتواجدين



تأخر مستشفى أم البواقي!

• ردا عن سؤال السيد عزيز بزاز، عضو مجلس الأمة، حول تأخر إنجاز مستشفى 240 سرير بولاية أم البواقي؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد مختار حزيلوي، أن ولاية أم البواقي استفادت في الآونة الأخيرة من مشروع إنجاز وتجهيز مستشفى 240 سرير (بعيم مليلة) و تجهيز وإنجاز مستشفى 120 سرير (بعين الفكرين)، وإنجاز وتجهيز مستشفى 60 سرير (بعين الكرشة) والشروع في إنجاز وتجهيز مدرسة لتكوين الشبه الطبي، ومشروع إنجاز وتجهيز مركز لتصفية الدم (بعين الفكرين) إلى جانب العديد من العمليات المبرمجة والمتعلقة بإنجاز مصلحة للاستجالات و عيادات متعددة الخدمات وعمليات خاصة بإعادة تأهيل المؤسسة الصحية، واقتناء أجهزة طبية وتجهيزات جماعية.

مضيفا أن كل هذه المشاريع تضاف إلى الحظيرة الحالية للمنشآت الصحية بالولاية والتي تتكون من 6 مؤسسات عمومية إستشفائية ومؤسسة إستشفائية متخصصة في الأم والطفل و 20 عيادة متعددة الخدمات و 134 قاعة علاج و 5 عيادات توليد.

وبخصوص إنجاز مشروع مستشفى 240 سرير لفائدة مدينة أم البواقي، أوضح الوزير أنه مشروع مستشفى 240 سرير لمدينة أم البواقي سيكون مبرمج بعد الانتهاء من اشغال المشاريع المفتوحة حاليا عبر الولاية.



• ردا عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، حول قلة إقبال السياح الأجانب على الجزائر؟

أوضح وزير السياحة والصناعة التقليدية السيد عبد القادر بن مسعود، أن وزارته سطرت برنامج عمل للنهوض بالسياحة الوطنية بعد تشخيص الوضعية التي كانت عليها السياحة في بلادنا وفي ظل النقائص والعراقيل التي تحد من نجاعة سياحتنا، حيث تم تحديد الأولويات ووضع الآليات لتحقيق الأهداف المسطرة إلى غاية 2030 ومنها زيادة في طاقة الإيواء، تحسين نوعية الخدمات بالإضافة إلى عصرنه المنظومة التكوينية ليد العاملة من أجل تقديم خدمات راقية، وإدخال وتعميم تكنولوجيات الإعلام والرقمنة والإتصال في النشاط السياحي، وكذا إعادة تهيئة المرافق الفندقية التابعة للقطاع العام .

مضيفا أن تطوير السياحة في الجزائر هو توجه لا رجعة فيه وأن السلطات العمومية عازمة على المضي قدما عن طريق توفير قاعدة صلبة لإقلاع حقيقي لصناعة سياحية تجذب سياحا من داخل الوطن و خارجه. فالترويج للسياحة خارجيا أوضح الوزير أنه



النفايات البلاستيكية.. مخاطرها!



المستوردة أو المصنعة محليا بـ 40 دينار ج للكلغ الواحد.

• وضع نظام للاسترجاع جديد ومقن بنص تطبيقي بادرت به الوزارة ليجبر منتجي الأكياس البلاستيكي على دفع رسومات تمكن من التكفل بهذه المشكلة البيئية

• تشجيع إنتاج وصناعة الأكياس الورقية والتي تستعمل عدة مرات وطرحها في الأسواق كبديل للأكياس البلاستيكية

• إطلاق حملات توعية وتحسيس عبر كل القنوات ووسائل الإعلام.

مؤكدًا في الأخير أنه يجب تظافر جهود كل القطاعات والمجتمع المدني لمحاربة هذا المشكل

بمشاركة كل القطاعات والمجتمعات المدنية، والتي انبثقت منه السياسة الوطنية لتسيير المدمج للنفايات وتبنت في محاورها الأساسية الاقتصاد الأخضر التدوير . كما قامت الوزارة بعمليات إستعجالية ومنها:

• تفعيل المرسوم التنفيذي رقم 04/210 المؤرخ في 28 جويلية 2004 المحدد لكيفيات ربط المواصفات التقنية للمغلفات للمواد الغذائية المباشرة أو الأشياء المخصصة للأطفال مع وزارة الصحة، التجار والصناعة.

• إبرام عقد توافقي بعد اجتماع مع منتجي الأكياس البلاستيكية يقضي بضرورة التخلي التدريجي عن تصنيع وإنتاج هذا النوع من الأكياس واستبدالها بالأكياس الإيكولوجية.

• وضع نظام تتبع يسمح بتحديد مصدر تصنيع الأكياس البلاستيكية المتوفرة في الأسواق والمخصصة لاحتواء مواد غذائية

• إنشاء محطة غسل وتحويل الأكياس البلاستيكية بمركز الردم التقني بالحميز بطاقة إنتاجية تقدر بـ 250 كلغ للساعة

• فرض رسوم خاصة على الأكياس البلاستيكية

• ردا عن سؤال السيد محمد الواد، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة للقضاء بصفة نهائية على انتشار النفايات البلاستيكية؟

أوضحت وزيرة البيئة والطاقت المتجددة السيدة فاطمة الزهراء زرواطي، أن التلوث البلاستيكي مصنف كواحد من أخطار التلوثات وأصعبها، لذلك جاء شعار الأمم المتحدة لليوم العالمي للبيئة في 5 جوان (لنحارب التلوث البلاستيكي)، وأن الجزائر أحيته عبر تظاهرة جوارية كبرى في كل الأسواق والمساحات حيث تم توزيع ما يقارب 10 آلاف قفة تقاديا لاستعمال الأكياس البلاستيكية.

مضيفة في نفس السياق أن الدولة قررت التكفل بهذا النوع من التلوث من الجذور حيث سطرت وزارة البيئة سياسة طموحة لتنمية اقتصادية تركز على البيئة أولا وعلى راحة المواطن ثانيا، عن طريق مخطط وطني للبيئة ولتنمية مستدامة



رئيس لجنة الدفاع والأمن بالمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا



و استقبل يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2018، بمقر المجلس، السيد فيكتور بونداريف، رئيس لجنة الدفاع والأمن بالمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا والوفد المرافق له.

اللقاء الذي حضره سفير فيدرالية روسيا بالجزائر، السيد ايغور بيليايف، شكل فرصة للتطرق إلى رهن العلاقات الثنائية بين البلدين. في هذا السياق، ذكر السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، « بجودة العلاقات بين روسيا والجزائر، بكونها علاقات تاريخية، تتسم بالاستمرارية والانتظام ».

الطرفان تبادلًا أيضًا وجهات النظر حول سبل الرقي بالتعاون الجزائري- الروسي إلى مستويات أفضل، « خاصة كما أوضح السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وأن الإرادة السياسية متوفرة لدى قيادتي البلدين من أجل توسيع وتنويع هذا التعاون إلى مجالات أخرى».

السيد رئيس مجلس الأمة، أشار إلى أهمية زيارة الوفد البرلماني الروسي، مبرزا بهذا الخصوص « الدور الذي يمكن أن يلعبه برلماني البلدين في تعزيز جهود الحكومتين الرامية إلى تقوية العلاقات الثنائية » ... مذكرا بهذه

سوريا ومنطقة الساحل، وكذا ظاهرة الارهاب الدولي. في هذا الشأن، ذكر رئيس مجلس الأمة، « بأن الجزائر التي حاربت الارهاب وحدها وانتصرت عليه بفضل سياسة الوثام المدني والمصالحة الوطنية التي يبادر بهما فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ما فتئت تنبئ الرأي العام إلى الطابع العابر للقارات لظاهرة الارهاب» . مضيفا في الأخير،

المناسبة إلى اتفاقية التعاون المبرمة سنة 2014، بين مجلس الأمة والمجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا.

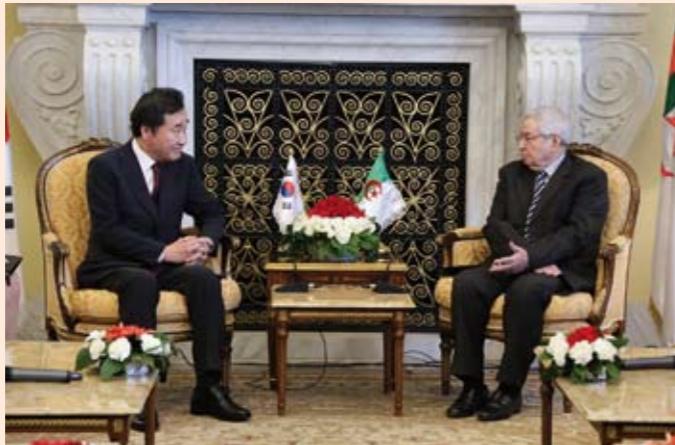
من جهته نوه السيد فيكتور بونداريف، بعلاقات الصداقة التي تربط بين الجزائر وروسيا مبديا استعداد بلاده للرفع من مستوى هذه العلاقات بما يخدم المصلحة المشتركة للشعبين والبلدين.

الطرفان تبادلًا في الأخير، الرؤى حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما الوضع في ليبيا،

الوزير الأول لجمهورية كوريا

الجمهورية في المجال الاقتصادي و التي سمحت بتحقيق النمو بالرغم من أزمة سوق المحروقات.

الطرفان تناولا بالبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك لاسيما مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوضع في منطقتي الساحل والمغرب العربي. مما سمح بالوقوف على توافق الرؤى فيما يتعلق بالوضع في مالي وليبيا و تسوية النزاع في الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة على الصعيد البرلماني، اتفق الطرفان على الرفع من مستوى العلاقات بين مجلس الأمة والجمعية الوطنية لجمهورية



استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 17 ديسمبر 2018، بمقر المجلس، السيد لي ناك يون، الوزير الأول لجمهورية كوريا والوفد المرافق له.

اللقاء الذي حضره السيد يوسف يوسف، وزير الصناعة و المناجم، تم التطرق خلاله إلى إمكانيات الرفع من مستوى التعاون بين البلدين اللذان يجمعهما إعلان شراكة استراتيجية منذ سنة 2006، وتوسيعه إلى مجالات أخرى خدمة لمصلحة الشعبين.

في هذا السياق ، أوضح السيد عبد القادر بن صالح أن الجزائر بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي يبادر بها فخامة رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة، صارت تنعم بالأمن و الإستقرار و هي الآن تسعى إلى تنويع مصادر دخلها و تنمية صناعتها و إقتصادها.

من جهته نوه الوزير الأول الكوري بالسياسة الرشيدة، لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و هي «السياسة التي سمحت

للجزائر بالتغلب على الإرهاب و تجاوز المحن» السيد لي ناك يون نوه أيضا بالإنجازات التي حققتها الجزائر منذ تولي فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم و على رأسها «عودة الأستقرار السياسي و الإجتماعي و هو الإستقرار أضاف الوزير الأول الكوري الذي تعمل الجزائر على تصديره لدول المنطقة» .

الوزير الأول الكوري أبدى أيضا، إعجاب به و تقديره لجهود الجزائر بقيادة فخامة رئيس

كوريا عن طريق تبادل الوفود والزيارات وتوطيد التشاور على مستوى الهيئات البرلمانية الدولية، وذلك تطبيقا لمحتوى بروتوكول التعاون بين الأمانة العامة لمجلس الأمة والأمانة العامة للجمعية الوطنية لجمهورية كوريا الموقع في 23 مايو 2010.

استقبالات



استقبالات رئيس المجلس

نائب رئيس البوندستاغ بالبرلمان الفيدرالي لجمهورية ألمانيا الفدرالية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 12 نوفمبر 2018، بمقر المجلس، السيدة كلوديا روت، نائب رئيس البوندستاغ (الغرفة السفلى) بالبرلمان الفيدرالي لجمهورية ألمانيا الفدرالية والوفد المرافق لها.

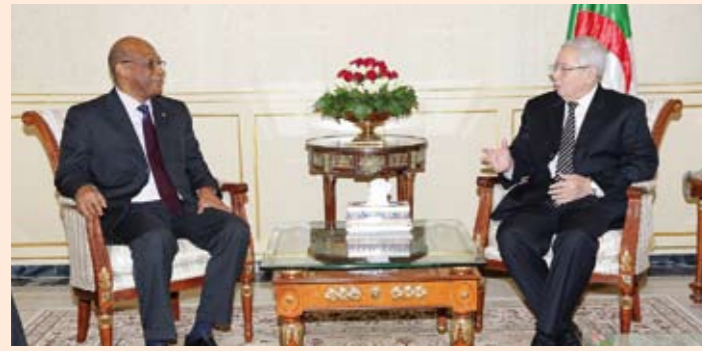
اللقاء سمح باستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي هذا السياق، جدد الطرفان ارتياحهما لجودتها، وكذا للاستمرارية والانتظام اللذان يميزان عمل آليات التعاون بين البلدين. كما تم التطرق إلى التحديات المشتركة التي تواجه البلدان وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة.

الوضع في منطقة المغرب العربي والساحل، كان أيضا من المحاور التي تناولها هذا اللقاء، في هذا الاطار، ثمنت السيدة كلوديا روت أهمية الجزائر ودورها في ضمان الاستقرار وعودة السلم على المستوى الاقليمي.



البلدين، بالنظر إلى أهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في مد الجسور بين الشعوب والدول.

على الصعيد البرلماني، أكد الطرفان عزمهما الرقي بمستويات العلاقات إلى نفس مستوى التعاون السياسي والاقتصادي بين حكومتي



سفير مالي بالجزائر

واستقبل يوم الخميس 27 ديسمبر 2018، بمقر المجلس، السيد نايني تور، سفير جمهورية مالي بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، اللقاء تمحور حول العلاقات الثنائية، وتناول على الخصوص التعاون المتواصل الذي يطبعها في شتى المجالات، وتأكيد إرادة البلدين بالمضي في هذا المنحى عبر الحوار والتشاور الدائم، وقدم السفير المالي، خلال هذا اللقاء عرضا حول الوضع في بلاده مشيدا بالدور الهام الذي تقوم به الجزائر من أجل تثبيت الاستقرار في مالي، كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول الوضع العام والتحديات الراهنة في المنطقة.



السفير الجديد لدولة قطر بالجزائر

واستقبل يوم الأربعاء 21 نوفمبر 2018، السيد حسن بن ابراهيم المالكي، السفير الجديد لدولة قطر بالجزائر، وقد تم خلال هذا اللقاء التتويح بالعلاقات الثنائية وتأكيد إرادة البلدين للرفع من مستواها من خلال تكثيف التعاون، وفي هذا السياق، استعرض الطرفان جوانب من الفرص والإمكانيات المتوفرة والواعد التي من شأنها أن تكون محل شراكة اقتصادية... وبالمناسبة، تم تبادل وجهات النظر حول بعض القضايا الراهنة في المنطقة.

استقبالات نواب الرئيس

رئيس البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني في زيارة لمجلس الأمة

بالمشروعين الضخمين اللذان أقرهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهما الطريق السيار شمال جنوب وربط شمال إفريقيا بجنوبها بالألياف البصرية للمساهمة في فك العزلة عن الدول الإفريقية وربط الاتصال فيما بينها.

وتمنى وفد البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني مرافقة الجزائر بفضل خبراتها، للدول الإفريقية في كل الميادين بغية حل مشكل البطالة وضمان التنمية بما يسمح في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

في الأخير، دعا الطرفان إلى ضرورة حل كل النزاعات الإقليمية في إفريقيا، طبقا للمقررات الأممية واحتراما للشرعية الدولية.

للتذكير السيد جون كلود درو كاس، رئيس البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني يزور الجزائر بمناسبة احتضانها للندوة الدولية الثانية للبرلمان الإفريقي للمجتمع المدني حول الهجرة غير الشرعية من الفترة الممتدة ما بين الـ 19 الى الـ 21 نوفمبر 2018 بالجزائر العاصمة.



كما أكد الوفد البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني أن اختيار الجزائر لاحتضان الندوة الدولية حول الهجرة غير الشرعية راجع للدور الذي لعبته دائما في دعم الدول الإفريقية والخبرة الكبيرة التي تتمتع بها في حل النزاعات بطريقة سلمية بين الشعوب وكذا التطورات التي تعرفها الجزائر في مجال الإستثمار وإنشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل، في ظل استتباب الأمن والاستقرار بفضل سياسة المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كما نوه وفد البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني

أجرى وفد عن مجلس الأمة برئاسة السيد الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 21 نوفمبر 2018، بمقر المجلس و بحضور عضوي مجلس الأمة السيدة رفيقة قصري و ناصر بن نبيري، لقاء مع رئيس البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني السيد جون كلود درو كاس والوفد المرافق له.

اللقاء شكّل فرصة لتحديد سبل وإمكانية تعزيز التعاون وتوحيد وجهات النظر في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك قاريا وإقليميا وعلى رأسها مشاكل الأمن، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والتنمية في إفريقيا.

في هذا السياق أشاد وفد البرلمان الإفريقي للمجتمع المدني بالدور الكبير التي تلعبه الجزائر بفضل السياسة الحكيمة لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة في دعم حوار جنوب جنوب وارساء الأمن في الساحل والدعم الإنساني للدول الإفريقية، وكذا مساهمة الجزائر في محاربة الإرهاب، التطرف العنيف، الجريمة العابرة للحدود والهجرة الغير الشرعية.

استقبالات رؤساء اللجان

السفيرة الجديدة لجمهورية كوبا

استقبلت السيدة ليلي براهيمي رئيسة لجنة الشؤون الخارجية و التعاون الدولي و الجالية الجزائرية في الخارج يوم الثلاثاء 25 ديسمبر 2018 بمقر المجلس، السيدة كلارامارغاريتا بوليدو إسكوندال، السفيرة الجديدة لجمهورية كوبا بالجزائر...وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية التاريخية، والأهمية التي يوليها الطرفان لتطويرها خاصة على المستوى الاقتصادي...هذا اللقاء سمح أيضا ببحث سبل تفعيل عمل مجموعة الصداقة البرلمانية.

المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية التونسية

واستقبل يوم الإثنين 24 ديسمبر 2018، بمقر المجلس، السيد الحبيب الصيد، المبعوث الخاص، الوزير المستشار السياسي لدى رئيس الجمهورية التونسية الذي سلمه رسالة خطية من سيادة الرئيس الباجي قايد السبسي إلى أخيه فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، والتي تضمنت الدعوة لحضور القمة العربية المزمع عقدها شهر مارس من السنة القادمة بالعاصمة التونسية-تونس.

وقد شكلت المقابلة التي حضرها السيد عبد القادر مساهل، وزير الشؤون الخارجية سانحة لاستعراض الوضع العربي الراهن وسبل دعم وتطوير منظومة العمل العربي المشترك وتوحيد الرؤى والمواقف حول القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة والأمة العربية.

كما تمّ التطرق خلال هذا اللقاء إلى العلاقات الثنائية الجزائرية - التونسية التي بلغت درجة الامتياز بفضل توجيهات قائدي البلدين فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وسيادة الرئيس الباجي قايد السبسي.

السفراء

سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر



استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 05 نوفمبر 2018، السيد يانغ غوانغفو، سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا... وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق للعلاقات الثنائية التاريخية، والأهمية التي يوليها الطرفان لتطويرها خاصة على المستوى الاقتصادي... وهو ما يترجمه اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة الذي يجري تجسيده عبر العديد من الإستثمارات والمشاريع المشتركة على أساس تبادل المصالح... هذا اللقاء مكن أيضا وبمناسبة الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية من التتويح بروابط الصداقة التي تمتاز بها قيادتا البلدين والشعبين الجزائري والصيني.

السفير الجديد لجمهورية السودان بالجزائر



واستقبل يوم الثلاثاء 06 نوفمبر 2018، السيد العبيد محمد العبيد، السفير الجديد لجمهورية السودان بالجزائر.

اللقاء شكّل فرصة للحديث عن العلاقات الأخوية العريقة وتأكيد حرص البلدين على توطيد التعاون وتوسيع مجالاته، بالنظر للإمكانيات والعوامل الكثيرة المحفزة على ترجمة الإرادة السياسية لقيادتي البلدين عبر تكثيف اللقاءات وتبادل الزيارات للرقي بالتعاون وبلوغ المستويات المأمولة التي يتطلع إليها الشعبان الشقيقان.

السفير الجديد لجمهورية الموزمبيق بالجزائر



واستقبل يوم الخميس 08 نوفمبر 2018، السيد كارفالو مورانا، السفير الجديد لجمهورية الموزمبيق بالجزائر.

اللقاء استعرض العلاقات الثنائية وجوانب من إمكانيات التعاون التي من شأنها أن تترجم الإرادة السياسية على المستوى الاقتصادي، كما أعرب الطرفان عن ارتياحهما للتعاون القائم في مجال التربية والتعليم العالي، حيث تستقبل الجامعات الجزائرية عددا متزايدا من طلبة الموزمبيق... وضرورة تعزيزه وتوسيعه إلى مجالات أخرى كالطاقة والفلاحة.

الدورة السنوية 64 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في أشغال الدورة السنوية 64 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN)، وذلك خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 19 نوفمبر 2018. بمدينة هاليفاكس (كندا). وتشكل الوفد البرلماني من السادة: - نورالدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة؛ رئيس الوفد؛ - عبد القادر كومن، عضو مجلس الأمة؛ - عبد الرحمان دريس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وقد تضمن برنامج الدورة مناقشة عدة مواضيع، منها: • اللات استقرار والأمن. • الحماية المدنية في أقصى الشمال ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. • تعزيز ردع منظمة حلف شمال الأطلسي. • النظام التجاري الدولي في خطر: الحاجة إلى العودة إلى المبادئ الأساسية. جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ويحوز على صفة «عضو شريك متوسطي».

المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة منتدى روما للحوار المتوسطي ROME MED 2018

شاركت السيدة ليلي براهيمى، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجمالية الجزائرية في المهجر بمجلس الأمة، في فعاليات المنتدى البرلماني المنظم بمناسبة انعقاد الطبعة الرابعة لمنتدى روما للحوار المتوسطي ROME MED 2018، والمنظم من طرف مجلس الشيوخ الإيطالي والمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، والذي إنعقد يوم 21 نوفمبر 2018 بالعاصمة الإيطالية، روما. وكان هدف المنتدى هو إشراك رؤساء لجان الشؤون الخارجية في البرلمان الوطنية لدول المتوسط، في نقاش رفيع المستوى، وتبادل للخبرات حول الأفكار والمشاريع التي تسعى إلى تحقيق الرفاه المتبادل لجميع البلدان في المنطقة. وقد ناقش المشاركون في المنتدى في حلقات نقاش موضوعين رئيسيين هما: • التحديات المشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مجال للحوار والمواجهة، • دور برلمانات دول المتوسط: المساهمة في خلق مناخ مناسب للتنمية والسلم.

أشغال منتدى لشبونة 24 لعام 2018

شارك السيد محمد ماني، عضو مجلس الأمة في أشغال منتدى لشبونة 24 لعام 2018، والذي نظم من طرف مركز شمال جنوب لمجلس أوروبا، يومي 15 و 16 نوفمبر 2018، بالعاصمة البرتغالية لشبونة. وقد عالج المنتدى موضوع رئيسي بعنوان: «تعزيز مشاركة الشباب في المسار الديمقراطي والسلام في المنطقة الأوروبية».

كما نظمت حلقات نقاش حول المواضيع التالية: - دور الشباب في مسار اتخاذ القرارات، المفاوضات والوقاية من العنف في اتفاقيات السلام. - مساعدة الشباب للوقاية من العنف وتعزيز ثقافة التسامح وحوار الثقافات. كما إحتفل المشاركون بالذكرى 29 لتأسيس مركز شمال جنوب التابع لمجلس أوروبا.

الندوة الـ 43 للتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في فعاليات الندوة الـ 43 للتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي، وذلك يومي 16 و 17 نوفمبر 2018، بالعاصمة الإسبانية مدريد. تشكل الوفد البرلماني من السادة: • بلقاسم قارة، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، رئيس الوفد، • محمد الواد، عضو مجلس الأمة، • برحال بن عومر، عضو مجلس الأمة، • عبد الكريم بن صغير، عضو مجلس الأمة، • رابع بن يوب، عضو مجلس الأمة. وقد تضمن جدول أعمال الندوة عدة بنود تتم دراستها في إطار ورشات العمل المختلفة (ورشة الموارد البشرية، الورشة السياسية، ورشة حول حقوق الإنسان، ورشة تقديم الدعم لتطور الدولة الصحراوية).

جدير بالذكر أن التنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي هي شبكة دولية تضم أشخاص ومنظمات، يسعون للوصول إلى حل عادل لقضية الصحراء الغربية وضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

مؤتمر برلماني حول تعزيز الأمن الديمقراطي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

شارك السيد محمد السعيد سعداني، نائب رئيس مجلس الأمة، في مؤتمر برلماني حول تعزيز الأمن الديمقراطي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمنظم من طرف لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك يوم 06 نوفمبر 2018، بمدينة دوبروفنيك (جمهورية كرواتيا).

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر دراسة عدة مواضيع من بينها: • تحديات الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط. • تعزيز الأمن الديمقراطي والحكم الرشيد ومكافحة التهديدات لسيادة القانون. • تدعيم المؤسسات الديمقراطية من خلال الإصلاح الدستوري والقانوني.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ويحوز على صفة مدعو.

مؤتمر دولي حول المشاركة السياسية للمرأة

شاركت السيدة نوارا سعدي جعفر، نائب رئيس مجلس الأمة، في مؤتمر دولي حول المشاركة السياسية للمرأة تحت عنوان: «العدالة والتنافسية العالمية»، ينظمه المجلس الأعلى للمرأة بمملكة البحرين، تحت الرعاية السامية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وذلك يومي 14 و 15 نوفمبر 2018، بالعاصمة البحرينية المنامة.

وقد كان الهدف من هذا المؤتمر تحقيق عدة أهداف من بينها: • إعادة مراجعة وتقييم التحديات التي تواجه المرأة في ميادين السياسة وصنع القرار، • التعرف على المساهمات النوعية والتجارب المؤثرة للقيادات وصانعات القرار ذوات التأثير على المستوى الدولي. وتضمن جدول أعماله دراسة عدة مواضيع منها: • المرأة في مجال صنع القرار والتنافسية الوطنية. • الاستثمار من أجل مجتمعات عادلة وقياس العائد. • الأدوار المتجددة للمجتمعات والعدالة التنموية. جدير بالذكر أن السيدة نوارا سعدي جعفر، تشارك في المؤتمر بصفة «متحدثة»، وذلك اعتبارا للمكانة الرائدة التي تتبوأها الجزائر في مجال التمكين للمرأة، من خلال ترقية مشاركتها في الحياة السياسية وتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة ومواصلة مسار ترقية المرأة في المجال التنموي، والذي يندرج في صلب التعديل الدستوري الأخير الذي أقره السيد رئيس الجمهورية.

أشغال الدورة 73 للجنة التنفيذية والمؤتمر 41 للإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في أشغال الدورة 73 للجنة التنفيذية والمؤتمر 41 للإتحاد البرلماني الإفريقي، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 نوفمبر 2018، بالعاصمة النابيجيرية أبوجا. تكون الوفد من السيدتين والسادة: - الطاهر كليل، نائب رئيس مجلس الأمة؛ رئيس الوفد؛ - السعيد كاشا، عضو مجلس الأمة، - عائشة باركي، عضو مجلس الأمة؛ - نور الدين بلطرش، عضو مجلس الأمة؛ - بلقاسم سلاطنية، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، - فتيحة برحو، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة مواضيع من بينها: • دور البرلمان في مكافحة الإرهاب والعصابات المسلحة والجريمة المنظمة في إفريقيا، • تعزيز الاستثمار الخاص كعامل رئيسي في التنمية الاقتصادية في إفريقيا. • تعزيز تعليم البنات كوسيلة لمكافحة الزواج المبكر في إفريقيا، هذا وستعرف هذه الدورة انتخاب أمين عام جديد للإتحاد البرلماني الإفريقي.

النشاط الخارجي

مؤتمر إقليمي حول خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في العالم العربي

شارك السيد عبد المجيد طقيش، عضو مجلس الأمة، رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، في مؤتمر إقليمي حول خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال 2030 في العالم العربي: دور الشراكات الاستراتيجية، والذي نظمه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، بالشراكة مع مكتب إقليم العالم العربي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 ديسمبر 2018 بدبي (الإمارات العربية المتحدة).

تضمن جدول أعمال المؤتمر الإقليمي دراسة عدة مواضيع منها:

- تاريخ السياسات السكانية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية،
- الترابط والتكامل بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المُستدامة: الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق للجميع،
- إعلان القاهرة 2013 والمؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة 2013 : عرض الرسائل المفتاحية حول الصحة الجنسية والإنجابية.

الدورة السنوية 2018 للمؤتمر البرلماني حول المنظمة العالمية للتجارة

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في أشغال الدورة السنوية 2018 للمؤتمر البرلماني حول المنظمة العالمية للتجارة، والذي انعقد بجنيف (سويسرا) يومي 06 و 07 ديسمبر 2018.

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

- أوراغي أحمد، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بمجلس الأمة، رئيس الوفد،

- جبار طيب، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول الأعمال مناقشة المواضيع التالية :

- دور البرلمانيين في تعزيز التجارة الحرة والعدالة.
- خطة المنظمة العالمية للتجارة لعام 2030 : الحلول القادمة.
- الحروب التجارية الناشئة.

- الاتجاه نحو القرارات الأحادية التي تُشَل عمل الهيئة القادمة على تسوية النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة.
- الاستفادة للجميع من التطورات الحاصلة في التكنولوجيات الجديدة.
- التحديات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية.

المؤتمر الدولي حول الهجرة

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في اجتماع برلماني في إطار المؤتمر الدولي حول الهجرة، ينظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان المغربي، وذلك يومي 06 و 07 ديسمبر 2018، بالرباط (المملكة المغربية).

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدين:

- محمد زوييري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني،
- عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع البرلماني دراسة عدة مواضيع منها:

- تحليل وضعية الهجرة في العالم،
- توجيهات لفائدة البرلمانيين تتعلق بتنفيذ بنود الميثاق العالمي للهجرة،
- مناقشة حول التحديات الوطنية ودور البرلمانيين في تنفيذ بنود الميثاق العالمي للهجرة.

جدير بالذكر أن المؤتمر الدولي للهجرة يُنظَّم تجسيدا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والسبعين، وسيتم خلاله المصادقة على الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمتنظمة.

البرلمان العربي

شارك السيد خليل الزين، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الأمة، في الاجتماع الذي نظمه البرلمان العربي، والمخصص لرؤساء اللجان السياسية في البرلمانات الوطنية في الدول العربية، لمناقشة تقرير أعده البرلمان العربي حول الحالة السياسية في العالم العربي عام 2018، وذلك يوم السبت 08 ديسمبر 2018، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالقاهرة (مصر).

كما حضر الجلسة الإجرائية لانتخاب رئيس البرلمان العربي ونوابه، باعتبار أن اجتماع رؤساء اللجان السياسية في البرلمانات الوطنية في الدول العربية، وقد نظم على هامش أشغال الجلسة الإجرائية والجلسة الثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، والمزمع تنظيمها في الفترة ما بين 08 و 11 ديسمبر 2018، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة (مصر).

لبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في الجلسة الإجرائية والجلسة الثانية لدورا لانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 11 ديسمبر 2018، بالعاصمة المصرية القاهرة.

تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السيدين :

- عزيز بزاز، نائب رئيس مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي،
- عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

تضمن جدول الأعمال انتخاب هيئة مكتب البرلمان العربي ونواب رؤساء اللجان، بالإضافة إلى اجتماعات لجان البرلمان العربي.

كما شارك عضوا مجلس الأمة في اجتماع مخصص لرؤساء اللجان السياسية في البرلمانات الوطنية في الدول العربية، لمناقشة تقرير أعده البرلمان العربي حول الحالة السياسية في العالم العربي عام 2018.

الاجتماع البرلماني المنعقد بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة حول (COP24)

شارك السيدان بن علي بن زاغو و وحيد فاضل، عضوا مجلس الأمة، في أشغال الاجتماع البرلماني المنعقد بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP24)، والذي نظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع البرلمان البولندي، وذلك يوم 09 ديسمبر 2018، بمدينة كراكوف (بولندا).

تضمن جدول أعمال الاجتماع البرلماني دراسة المواضيع التالية:

- تطوير وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية كأداة لتشجيع العمل المناخي على المستوى الوطني.
- خلق إطار ملائم للاستثمارات في الطاقات المتجددة.

- الأدوات الاقتصادية في القوانين والسياسات البيئية الوطنية.

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،الذي انعقد بلشبونة (البرتغال) يوم 14 ديسمبر 2018.

وقد تشكل الوفد البرلماني من السيدة والسادة:

- شاشوة لويزة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني بمجلس الأمة،
- بن زعيم عبد الوهاب، عضو مجلس الأمة،
- حسين ضامن، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تضمن جدول الأعمال المواضيع التالية:

- المصادقة على محضر الاجتماع السابق 28 أفريل 2018 القاهرة (مصر).

- تبادل وجهات النظر حول مستقبل العمل.
- تاريخ ومكان الاجتماع القادم.

المؤتمر الثاني لرابطة «برلمانيون لأجل القدس»

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في المؤتمر الثاني لرابطة «برلمانيون لأجل القدس»، والذي نظّمته الرابطة بالتعاون مع الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، وذلك يومي 14 و 15 ديسمبر 2018 باسطنبول (تركيا).

الوفد البرلماني تكون من السادة:

- هاشمي جبار، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي،
- بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة،
- محمد عويسي، عضو مجلس الأمة،
- علي جرباع، عضو مجلس الأمة.

وقد انعقد المؤتمر تحت شعار «القدس هي العاصمة الوحيدة والحقيقية لفلسطين»، وسعى من خلاله رابطة «برلمانيون لأجل القدس» إلى تنسيق العمل بين البرلمانيين لخدمة القدس والقضية الفلسطينية.

أشغال الدورة الـ 24 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في أشغال الدورة الـ 24 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي واجتماعات اللجنتين المتخصصةتين المنبثقتين عنها وهما : لجنة جائزة التميز البرلماني العربي، ولجنة الفريق القانوني، وذلك يومي 14 و 15 ديسمبر 2018 بالقاهرة (مصر).

تكون الوفد البرلماني من السيدين:

- مهني غريسي، عضو مجلس الأمة،
- عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي،عضو لجنة الفريق القانوني،
- عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة،
- عضو لجنة جائزة التميز البرلماني العربي.

وقد تضمن جدول أعمال اللجنة التنفيذية عدة بنود منها:

- دراسة اقتراحات تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي،
- مشروع الموازنة للعام 2019.

في حين يتضمن جدول أعمال لجنة التميز البرلماني العربي:

- دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي،

- دراسة المرشحين لجائزة في فئاتها الأربعة (رئيس برلمان، عضو برلمان، أمين عام برلمان، باحث برلماني).

كما يتضمن جدول أعمال لجنة الفريق القانوني:

- مناقشة مشاريع نموذجية استرشادية حول قوانين المرأة والطفولة والصحة، وتلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب

المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع : « تعزيز الاستمرارية وحماية مصلحة الأجيال القادمة»، وذلك يومي 14 و 15 ديسمبر 2018 بالعاصمة الأذرية باكو (أذربيجان).

وقد تكون الوفد البرلماني من السادة:

- قيساري محمود،عضو مجلس الأمة،
- عمر منصور، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- حكيم بري، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تضمن جدول الاعمال المواضيع التالية:

- حماية كوكبنا للأجيال القادمة : دور الشباب في حماية البيئة.
- تغيير النموذج : الاستهلاك والإنتاج المستدامين للأجيال القادمة.
- مناهج التعليم المناسبة لعالم الغد .

ملتقى جزائري تونسي حول نظام الحصص (الكوطة) الأفقي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين ، في ملتقى ثنائي بين الجزائر وتونس لتبادل الخبرات وأحسن الممارسات حول نظام الكوطة الأفقي، والمنظم من طرف هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مكتب دول المغرب العربي)، وذلك يومي 19 و 20 ديسمبر 2018، بالعاصمة تونس.

تكون الوفد من :

- السيدة سعدية نورة جعفر، نائب رئيس مجلس الأمة،

- السيدة خيرة جليل، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، وقد تضمن برنامج الملتقى دراسة عدة مواضيع منها:
- التمثيل السياسي للمرأة ونظام الانتخابات في تونس والجزائر منذ العام 2000 الى غاية اليوم .
- تنفيذ قانون الكوطة:

- المنهاج، الإجراءات التحفيزية، وميكانيزمات المتابعة والرقابة.

- دور المؤسسات، الأحزاب السياسية، والمنظمات الغير الحكومية في الدعوة إلى اعتماد وتنفيذ القوانين.
- مواجهة التحديات، وتذليل العقبات.



تلاميذ من ولاية المسيلة في زيارة للمجلس

في إطار الأبواب المفتوحة على مجلس الأمة ، قامت يوم الخميس 08 نوفمبر 2018 ، مجموعة من تلاميذ ولاية المسيلة ، ينتمون لمؤسسات مختلفة ، منها ثانوية عبد المجيد مزيان ومتوسطة بلحاج الدهيمي ، بزيارة لمقر المجلس .
وخلال هذه الزيارة ، طاف التلاميذ بمختلف مرافق المجلس وهيكله ، وتلقوا شروحات وتوضيحات حول مهامه وصلاحياته ومختلف أنشطته .



تلاميذ من المؤسسات التعليمية بالمدينة في زيارة للمجلس

كما قامت مجموعة من تلاميذ ثانوية الشهيد بن زرقة بتقة وتكميلية الشهيد فرحاني محمد وابتدائية الأمير عبد القادر بولاية المدية ، بزيارة لمقر المجلس يوم الاحد 30 ديسمبر 2018 .
وكانت هذه الزيارة فرصة لهؤلاء التلاميذ ، من أجل التعرف على مرافق مقر مجلس الأمة ومصالحه ، والاطلاع على مهامه وصلاحياته وكيفية سير أجهزته وهيكله .



وفد من صحافيي جريدة الشعب يزور المجلس

قام وفد من صحافيي جريدة الشعب ، بزيارة لمقر المجلس يوم الاحد 09 ديسمبر 2018 . الوفد كان في استقباله السيد عبد الحليم لطرش ، رئيس لجنة الثقافة والاعلام والشعبية والسياحة بمجلس الأمة .
وقد قدمت للصحافيين ، خلال هذه الزيارة ، شروحات حول تشيكة المجلس وصلاحياته وكيفية أداء عمله ، كما تفقدوا مختلف أجنحته ومرافقه .



المجموعات البرلمانية تؤكد مساهمتها في إنجاح الحملة الإنتخابية

أصدرت المجموعات البرلمانية الثلاث المُمثِّلة بمجلس الأمة بياناً حول مساندة ترشيح المجاهد عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية جديدة، هذا نصه:

"إن المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة (الثلاث الرئاسي، حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، وهي مدركة أهمية الاستحقاق الانتخابي القادم في مسار تشييد وبناء دولة الحق والقانون، الذي فتحه فخامة رئيس الجمهورية منذ توليه سدة الحكم العام 1999، وواعية بالرهانات والتحديات الموضوعة على عاتق الأمة وفخورة بالإنجازات المتعددة والمكاسب المحققة والإصلاحات العميقة في ظل الأمن و الإستقرار، تناشد السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي قاد الجزائر بحكمة وتبصر في عالم متذبذب ومعرض لمخاطر أكيدة أمنيا وسياسيا واقتصاديا وماليا، إلى مواصلة قيادة البلاد، وتعرب عن دعمها المطلق لترشيحه ولما قد يقترحه من إجراءات مكملة لبرنامج في مسعى تعميق المسار الديمقراطي وتوطيد الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة العمل في إطار العدالة الاجتماعية.

إن المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة، وهي تبدي إستعدادها للمساهمة في إنجاح الحملة الانتخابية لهذا الاستحقاق لا تشك في أن المواطنين والمواطنات يدركون أهمية هذا الاستحقاق وأنهم سوف يتوجهون يوم 18 أفريل القادم إلى صناديق الاقتراع والمشاركة بقوة وكثافة في الانتخابات الرئاسية لاختيار مسار تعزيز الأمن والاستقرار وتقوية التنمية ومواصلة الإلتزام مع الرجل الذي بينت إنجازاته صحة ودقة السياسة المنتهجة منذ عقدين من الزمن".

الجزائر، 04 فبراير 2019



البرلمان السوداني ينظر في تعديلات دستورية تمكن الرئيس من الحكم لفترات مفتوحة

أودعت لدى الهيئة التشريعية السودانية «البرلمان» المبادرة الخاصة بتعديل الدستور الانتقالي لسنة 2005، بما يتيح للرئيس عمر البشير الترشح لأكثر من دورة رئاسية. وفي هذا الإطار، أنشأ البرلمان لجنة طارئة لإجازة التعديلات الدستورية المقترحة في المبادرة، في جلسة ترأسها رئيسه إبراهيم أحمد عمر، وأوكل رئاستها لنانبة رئيس المجلس بدرية سليمان.

وتعمل اللجنة الطارئة على دراسة المبادرة التي تقدم بها 294 نائباً من جملة عدد نواب البرلمان السوداني البالغ عددهم 534 عضواً، بغرض إجازتها بشكل نهائي لتصبح «دستورا» دائماً للبلاد.

وطالبت المبادرة بتعديل المادتين 57 - 178 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005، وتتعلق الأولى بعدد دورات رئاسة الجمهورية، والثانية تمنح سلطة الرئيس عزل الولاة المنتخبين، ما يعني أن الرئيس الحالي، صار بمقدوره البقاء في السلطة مدى الحياة، فضلا عن إعطائه سلطة «إلغاء انتخاب الوالي».

وبحسب لوائح البرلمان السوداني، فإن مهمة اللجنة دراسة التعديلات والغرض منها، ورفع تقرير حولها في غضون شهرين من تاريخ إيداعها، ومناقشتها في البرلمان بهيئته لإجازتها النهائية، وينتظر بحسب رئيس البرلمان نظر تقرير اللجنة في الثامن من أبريل المقبل.



نواب بريطانيون يعتبرون الإسلاموفوبيا «عنصرية»

قدم 53 عضواً في مجلس العموم البريطاني يوم الأحد 17 ديسمبر 2018، طلباً لإعادة تعريف الإسلاموفوبيا، باعتبارها «نوعاً من العنصرية»، فيما تتنامى جرائم الكراهية في البلاد.

وقال البريطانيون إن عدم وجود تعريف للتمييز، الذي يتعرض له المسلمون في البلاد، يؤدي إلى عدم الإبلاغ عن جرائم الكراهية وعدم مناقشتها. وأشاروا إلى أن التعرض للإسلاموفوبيا لا يقتصر على المسلمين، فحسب، وإنما يعاني منه أيضاً غير المسلمين الذين قد يعتقدهم البعض مسلمين.

وطالب البريطانيون الحكومة باعتماد تعريف الإسلاموفوبيا باعتبارها «نوعاً من العنصرية يستهدف المسلمين ومن يبدو أنهم مسلمون».

وبحسب بيانات بلدية لندن، فإن المعدل اليومي لحوادث الإسلاموفوبيا بالعاصمة البريطانية، ارتفع من 3 حوادث إلى 20 حادثة عقب هجوم جسر لندن، فيما أكد كبير ضباط مكافحة الإرهاب إن بريطانيا تواجه تهديداً جديداً وكبيراً من الإرهاب اليميني المتطرف.





في العدد القادم كافة التفاصيل
عن التجديد النصفى
وتجديد هياكل المجلس

ملاحظة : تأخر إصدار العدد 83 عن مواعده (ديسمبر) .. وذلك بسبب الحرص على إدراج الحدث (عملية التجديد النصفى) ، حيث جرى تنصيب الأعضاء الجدد وانتخاب رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح يوم 29 جانفي 2019.